

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
République Algérienne Démocratique et Populaire
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Faculté des Sciences Économique,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Gestion



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

عنوان الموضوع:

دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية
دراسة ميدانية لمؤسسة والي عبد الرحمان للاشغال العمومية (الطرق والبناء، الري) SARLEOAT-PRHB
مدينة المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في علوم التسيير
تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات

إشراف الأستاذ:

سعودي بلقاسم

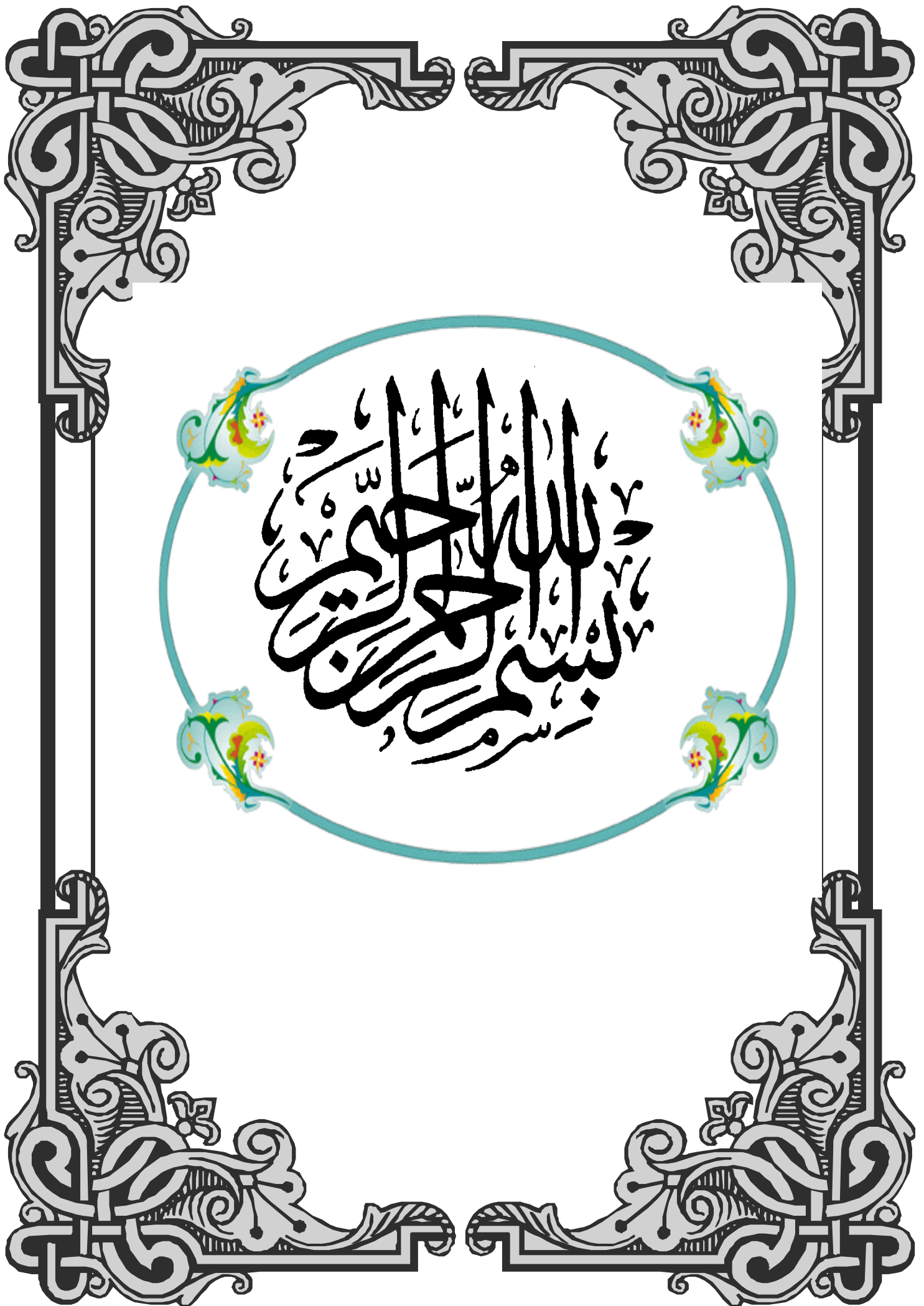
إعداد الطالبة:

• عبد الكريم سعاد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نوي نور الدين	أستاذ مساعد (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
سعودي بلقاسم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عز الدين عبد الرؤوف	أستاذ محاضر (ب)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع، والذي يسعدني أن أهديه إلى:

من قال فيهما المولى عز وجل:

"وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

سورة الإسراء_ الآية 24

الوالدين الكريمين

رحم الله أمي واسكنها فسيح جناته وحفظ الله أبي وأطال الله في عمره_

إلى إخوتي الأعزاء_رحم الله اختي الكبرى_.

إلى أصدقائي وأحبائي.

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة.

إلى كل طالب علم.

جعله الله علماً نافعاً.



شكر وتقدير

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، والذي كان له الفضل الأول والأخير في هذا التوفيق، وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾ حديث صحيح.

وأخص بالشكر والامتنان والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف "سعودي بلقاسم" أطال الله في عمره.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني لإنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد. كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير.

إلى كل طلبة قسم علوم التسيير بجامعة المسيلة عبر مختلف مراحل الدراسة.

وأخيرا وليس آخرا أشكر كل من ساهم معي ولو بالكلمة الطيبة، وأعتذر لمن فاتني ذكره ولم أتمكن في هذا المقام من شكره، سائلة الله تعالى أن لا يضيع لهم أجرا.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	الشكر
III	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
(أ-ج)	مقدمة عامة
	الفصل الاول : التشخيص المالي للمؤسسة
05	تمهيد
06	المبحث الاول: ماهية المؤسسة الاقتصادية
06	المطلب الاول: مفهوم المؤسسة وخصائصها
06	الفرع الاول: مفهوم المؤسسة
07	الفرع الثاني: خصائص المؤسسة
09	المطلب الثاني: اهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية
09	الفرع الاول: اهداف المؤسسة
11	الفرع الثاني: وظائف المؤسسة
14	المبحث الثاني: ماهية التشخيص المالي
14	المطلب الاول: مفهوم التشخيص المالي ودوره
14	الفرع الاول: مفهوم التشخيص المالي
14	الفرع الثاني: دور التشخيص المالي
15	المطلب الثاني: اهداف وخطوات التشخيص المالي
15	الفرع الاول: اهداف التشخيص المالي
16	الفرع الثاني: خطوات التشخيص المالي
16	المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي
16	الفرع الاول: طرق التشخيص المالي
17	الفرع الثاني: أدوات التشخيص المالي
19	المبحث الثالث: أدوات التشخيص المالي بالمؤسسة

19	المطلب الاول: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
19	الفرع الاول: أدوات التشخيص الوظيفي
23	الفرع الثاني: تشخيص التوازن المالي
24	المطلب الثاني: التشخيص المالي باستخدام النسب المالية
24	الفرع الاول: تعريف النسب المالية
24	الفرع الثاني: انواع النسب المالية
29	المطلب الثالث: التشخيص من جدول حسابات النتائج
29	الفرع الاول: جدول حسابات النتائج
32	الفرع الثاني: دراسة المردودية وتحليل الارصدة الوسيطة للتسيير
33	المطلب الرابع: التشخيص من خلال جدول التمويل
33	الفرع الاول: جدول التمويل
36	الفرع الثاني: تشخيص جدول التمويل
37	المطلب الخامس: جدول تدفقات الخزينة
37	الفرع الاول: تعريف ومكونات جدول الخزينة
38	الفرع الثاني: طرق اعداد جدول الخزينة
40	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمؤسسة والي لانشغال العمومية

42	تمهيد
43	المبحث الاول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة
43	المطلب الاول: تعريف المؤسسة ومواردها البشرية
43	الفرع الاول: تعريف المؤسسة
43	الفرع الثاني: الموارد البشرية في المؤسسة
45	المطلب الثاني: رقم اعمال المؤسسة وهيكلها
45	الفرع الاول: رقم اعمال المؤسسة ومصاريفها
46	الفرع الثاني: هيكل المؤسسة
47	المبحث الثاني: التشخيص المالي للوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة
48	المطلب الاول: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
50	المطلب الثاني: التشخيص المالي باستخدام النسب المالية
56	المطلب الثالث: التشخيص من جدول حسابات النتائج
63	المطلب الرابع: التشخيص المالي من خلال جدول التمويل

68

خلاصة الفصل

70

خاتمة عامة

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
30	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	01
31	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	02
34	الجزء الأول من جدول التمويل: التمويل المتوسط وطويل الأجل	03
35	الجزء الثاني من جدول التمويل: التمويل قصير الأجل	04
38	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	05
39	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	06
44	المستوى الدراسي لعمال المؤسسة محل الدراسة	07
45	مصاريف المؤسسة محل الدراسة	08
48	جدول مؤشرات التوازن المالي	09
57	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة محل الدراسة	10
58	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة للمؤسسة محل الدراسة	11
63	جدول الإستثمارات للدورة N	12
64	جدول الإهلاكات للدورة N	13
65	جدول التمويل من الاعلى للمؤسسة محل الدراسة	14
66	جدول التمويل من الاسفل للمؤسسة محل الدراسة	15

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	تقسيمات النسب المالية	01
44	توزيع العمال عبر مديريات ومصالح المؤسسة	02

مقدمة عامة :

يعتبر مقياس التشخيص المالي أحد أبرز المقاييس المهمة بالنسبة لطلبة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لما له من أهمية بالغة في الحياة العملية للطالب بعد تخرجه ، إذ يعد من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لما يتضمنه من مراحل وتقنيات التسيير المالي ، حيث أن المسير المالي يتعامل مع وضعيات مالية متباينة في الصعوبة حيث يتوجب عليه إتخاذ قرارات مناسبة لمواجهة عدة مشاكل بالمؤسسة، وحتى يكون القرار المتخذ ناجحًا وفعالًا يستوجب الأمر إجراء تشخيصا ماليا وتحليل المشكل إلى أجزائه الأصلية بغية التعرف على جذوره وأسبابه ومن ثم يمكن لمتخذ القرار أن يستند على أسس علمية دقيقة في عملية إتخاذ القرار .

ومن هنا تتجلى معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية؟

يندرج تحت هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم الأدوات المستخدمة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية ؟
- كيف يساعد التشخيص المالي في تحقيق أهداف المؤسسة الإقتصادية ؟
- ما مدى اعتماد المؤسسة محل الدراسة على التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها وتحسين وضعها المالي؟

فرضيات البحث :

من خلال الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية يمكن طرح مجموعة من الفرضيات التالية :

- الفرضية الأولى : أدوات التشخيص المالي تساعد على تحليل وتقييم الوضع المالي للمؤسسة الإقتصادية.
- الفرضية الثانية : لا يؤثر تشخيص الوضعية المالية على اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف في المؤسسة الإقتصادية.
- الفرضية الثالثة : للتشخيص المالي دور كبير على الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة .

أهمية البحث:

- يمكن إيجاز أهمية البحث فيما يلي:
- تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تعد من بين الدراسات التي تحدد مدى تأثير تشخيص الوضعية المالية على اتخاذ القرارات وتحقيق الاهداف في المؤسسة الاقتصادية.
 - تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع التشخيص المالي ودوره الكبير على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحسين وضعها المالي وحل مشاكلها ومعالجتها.
 - استغلال النتائج التي سيتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة والتوصيات التي سيتم الخروج بها،
 - تمثل إضافة تراكمية إلى المعرفة العلمية في هذا المجال.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى :

- التعرف على التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- إبراز دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

منهج البحث :

لاختبار هذه الفرضيات نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بدراسة حالة مؤسسة يتمثل نشاطها في الأشغال العمومية للطرق والبناء والري.

مجال ومكان وحدود البحث:

يمكن تحديد مجال البحث بالأبعاد الثلاثة التالية:

-البعد الموضوعي العلمي: يصنف هذا البحث ضمن البحوث النظرية التي تهدف الى الإحاطة بموضوع التشخيص المالي، حيث يقتصر البحث على دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتشخيص المالي ودوره على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

-البعد المكاني: لقد تم إسقاط الجانب النظري لهذا البحث على المؤسسة محل الدراسة(والي للأشغال العمومية) ببوسعادة.

-البعد الزمني: استغرقت مدة التريص شهر من 01/01 الى 2017/05/05

أسباب إختيار الموضوع :

لقد وقع الإختيار على البحث بناء على متطلبات التالية :

- الرغبة والميول للبحث في هذه المواضيع .
- موضوع جدير بالدراسة وينسجم مع التخصص.
- لأهمية الموضوع في تحليل الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية واكتشاف الاختلالات واقتراح حلول لمعالجتها.
- دور التشخيص المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

أقسام البحث :

تم تقسيم البحث إلى فصلين :

الفصل الأول : التشخيص المالي للمؤسسة .

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمؤسسة "للأشغال العمومية الطرق، الري والبناء"

الفصل الأول:

التشخيص المالي للمؤسسة

تمهيد:

تعتبر المؤسسة من الركائز الأساسية للحياة الاقتصادية والنواة الرئيسية للاقتصاد باعتبارها مصدر للثروة والممول الأساسي للأسواق بالمنتجات، وبالتالي لابد من البحث عن أحسن الطرق لتسيير المؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف متنوعة واتخاذ القرارات المناسبة حيث يقوم المسير المالي بإجراء تشخيص شامل للوضع المالية للمؤسسة عن طريق تحليلها وإبراز نقاط القوة والضعف، وذلك بإستخدام العديد من الأساليب والمقاربات، حيث تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: ماهية التشخيص المالي

المبحث الثالث: أدوات التشخيص المالي

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية

تمهيد: نظرا للأهمية البالغة للمؤسسة كوحدة أساسية مكونة لهذه الاقتصاديات، والتي وجب حمايتها وتطويرها والإحاطة بها. لذا سيتم التطرق الى ماهيتها في هذا المبحث من حيث المفهوم والخصائص والأهداف وكذا وظائفها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسة :

الفرع الأول : مفهوم المؤسسة : لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا كبيرا في كتابات وأعمال الإقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية لكونها كتلة من الأنشطة الديناميكية المتفاعلة فيما بينهما وكذا الخلية النشطة للمنتج ، كما أن ازدهار المؤسسة الاقتصادية مرهون بشروط عديدة منها العامل البشري أو اليد العاملة وكذا رأس المال بالإضافة إلى المواد الأولية لكن هذه الشروط وحدها لا تكفي لقيام المؤسسة الاقتصادية لأن التسيير المحكم هو عنصر فعال في نجاح وتطور هذه الاخيرة ،أي التنظيم بصفة عامة هو عبارة عن تحديد وتوزيع للمسؤولية التي يتم بها توزيع نشاط المؤسسة الاقتصادية على الأفراد العاملين بها وتحديد العلاقة بينهم بناء على هذه المسؤوليات، وكما لايمكننا أن ننسى ان المؤسسة الاقتصادية وغيرها من المؤسسات تتأثر بالمحيط الداخلي والخارجي لها لأنها لا بد أن تنعم بالاستقرار في ظل هذين المحيطين ولهذا فإن إستقرار وثبات المؤسسة الاقتصادية يمكنه ان يرجع إلى عدة عوامل ومن بين هذه العوامل تشخيص حالة المؤسسة الاقتصادية الذي يعتبر من بين أهم المراحل التي يجب عليها القيام بها قبل إتخاذ أي قرار يخص مستقبل هذه الأخيرة ومن المفاهيم الواردة في شأن المؤسسة مايلي :

- المؤسسة هي وحدة اقتصادية ونواة أساسية في النشاط الاقتصادي ويعتبرها البعض بأنها كيان إقتصادي مستقل ماليا ، يقوم بالتنسيق بين مجموعة من الوسائل المادية وغير المادية والمالية المختلفة ، والموارد البشرية ، غايته إنتاج وبيع السلع أو أداء الخدمات ، وتهدف من وراء ذلك إلى تحقيق الربح .

¹بلقاسم سعودي ، دروس في مقياس التشخيص المالي السنة الأولى ماستر ، تخصص الإدارة المالية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2015-2016 ، ص، 1

- يركز هذا المفهوم على ان المؤسسة هي إندماج لعدة عوامل من اجل إنتاج وبيع السلع واداء الخدمات مع متعاملين إقتصاديين في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط إقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به.¹ ويتم هذا الاندماج بواسطة تدفقات نقدية وحقيقية وأخرى معنوية ، وكل منها يرتبط إرتباطا وثيقا بالآخر إذ تتمثل الأولى في الوسائل المالية والمادية والموارد البشرية المستعملة في نشاط المؤسسة أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى. من هذا المفهوم يتبين أن :

- المؤسسة كيان: أي أنها مستقلة ماليا متميزة عن الشخص أو الأشخاص المساهمين في رؤوس أموالها الخاصة ، بحيث يتم التفريق بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية لمالكها ، فلا تأخذ كشوفها المالية في الحسبان إلا أثر معاملاتها الخاصة والأحداث التي تخصها فقط .
- المؤسسة إقتصادية : أي أنها تسعى لتحقيق الربح من خلال قيامها بإنتاج السلع و الخدمات وبيعها في السوق لباقي الكيانات الأخرى.²

الفرع الثاني :خصائص المؤسسة :

من خلال المفاهيم السابقة نستخلص خصائص للمؤسسة والتي هي كالآتي:

1. المؤسسة كنظام : من خلال هذا المنظور تعتبر المؤسسة نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي بحيث يتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها والتي تسعى لتحقيق أهداف مختلفة، وتقوم الطريقة النظامية على دراسة العناصر المكونة لظاهرة معينة بمراعاة الارتباطات و التفاعلات الموجودة بين هذه العناصر وتتمثل العناصر المكونة لنظام المؤسسة من أنظمة فرعية (النظام الفرعي التجاري ، والنظام الفرعي الإنتاجي، والنظام الفرعي المالي) ويتميز كل نظام فرعي بهدف فرعي محدد ولكون الأنظمة الفرعية متفاعلة فيما بينها فإن ترابط الأهداف الفرعية للأنظمة يرمي لتحقيق الهدف العام لنظام المؤسسة .

¹ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الاولى، 1998،ص،11

²بلقاسم سعودي ،مرجع سابق،، ص، 1

2. **المؤسسة وحدة لتوزيع الدخل** : تعتبر المؤسسة وسيلة لتكوين الدخل وتوزيع المداخل التي أنتجتها على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والماليين ، فبعدما يتم إنتاج السلع والخدمات توجه هذه المنتجات إلى البيع وينجر عن ذلك مداخل يطرح منها قيمة الإستهلاكات الوسيطة ونجد ما يسمى بالقيمة المضافة والتي تعبر عن الرصيد الهام الذي يظهر لنا مدى نجاح نشاط المؤسسة في تنمية الفوائض ، والقيمة المضافة لا يمكن اعتبارها دخل صافي للمؤسسة لأن هناك العديد من الأطراف المساهمة في تكوين هذه القيمة.¹

وأبرزهم الأعوان الاقتصاديين والماليين وبالتالي فإنهم يستفيدون من هذه القيمة وتحسب بالصيغة التالية :

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة المخرجات} - \text{قيمة المدخلات}$$

أو

$$\text{القيمة المضافة} = \text{مجموع المبيعات} - \text{قيمة المدخلات}$$

3. **المؤسسة وحدة اقتصادية أو وحدة إنتاج وتوزيع** : وفقا لهذا المنظور تعتبر المؤسسة تنظيم إقتصادي مستقل يتكون من وسائل بشرية ومادية يتم المزج فيما بينها من أجل القيام بإنتاج سلع وخدمات قصد تبادلها في السوق وذلك إنطلاقا من عوامل الإنتاج و المتمثلة أساسا في المواد الأولية، العمل، المنتجات التامة و النصف التامة ،الطاقة : المعدات....كما تحتاج إلى معلومات وموارد مالية ، لذلك تعد المؤسسة عون إقتصادي يقوم بوظيفة رئيسية تتمثل في إنتاج السلع والخدمات.²

4. **المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية** : تقوم المؤسسة بدور هام في الإقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الإقتصادية التي تخص نوع السلع ، كمية السلع ، الاسعار ، التوزيع وغيرها ، تتمثل هذه القرارات في الإختبارات الإقتصادية بمعنى الإختيار في إستعمال الوسائل المتوفرة للوصول للهدف بأكثر فعالية وبطبيعة عموما قوة القرار مبنية على الاستقلالية.

5. **المؤسسة خلية إجتماعية**: إن المؤسسة تقوم بتشغيل العمال وذلك من أجل خلق الثروة من جهة والقيام بوظيفة إجتماعية تكمن في سد بعض حاجيات العمال من جهة أخرى ومن بين هذه الحاجيات نذكر على

¹اللياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الجزء الاول، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص، 21

²اللياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع نفسه، ص، 22

سبيل المثال : ثبات العمل ، مستوى الأجور ، الترقية ، التكوين وغيرها ، وإن هذه المجموعة الإجتماعية تختلف من حيث :

1.5 المؤهلات : شهادات علمية ، مهنية ... إلخ

2.5 الثقافة : بشكل عام يعرف هذا المفهوم كمجموعة من أنماط سلوكية أو ضمنية ، مكتتبية أو منقولة وعموماً النواة الأساسية للثقافة تكمن في الأفكار التقليدية والقيم المتعلقة بها .

3.5 الأهداف : كل شخص يطمح لتحقيق أهدافه في المؤسسة ، وفي الأهداف الشخصية تختلف من شخص لآخر ولكن كما هو محدد في نظام العمل ، يتطلب من كل الأعضاء المشكلة للمؤسسة تحقيق أهدافها التي قد نجدها عند بعض المؤسسات لا تتماشى مع أهداف المجموعات ، وهو ما يخلق في آخر المطاف نزاعات.

المطلب الثاني : أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول : أهداف المؤسسة

تسعى أي مؤسسة إلى تحقيق عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب أصحاب المؤسسة ، طبيعة وميدان نشاطها ، تصنف هذه الأهداف إلى الأصناف التالية:

1. أهداف اقتصادية¹:

1.1 تحقيق الربح : يعتبر الربح أهم معيار لصحة المؤسسة اقتصاديا لأن استمرار هذه الأخيرة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح الذي يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى، خاصة إذا كانت فيطور النمو أو الحفاظ على مستوى معين من نشاطها أو التطور التكنولوجي ، وقبل هذا لاستعمال الربح المحقق في تسديد الديون ، توزيع الأرباح على الشراء أو تكوين مؤونات لتغطية خسائر أو أرباح غير محتملة .

2.1 الإستجابة لمتطلبات المجتمع : إن تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي أو تغطية تكاليفها ، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع (الزبائن)

¹ناصر دادى عدون، مرجع سابق، ص، 12

الموجودة سواء على المستوى المحلي الوطني أو الدولي ، يمكن القول أن المؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت : تغطية طلب المجتمع وتحقيق الأهداف .

3.1 عقلنة الإنتاج : يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج والتخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع الذي بواسطته ترفع من إنتاجياتها ، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطة أو البرامج وبذلك فإن المؤسسة تسعى إلى الوقوع تحت المشاكل الإقتصادية والمالية لأصحابها من جهة وللمجتمع من جهة أخرى .

4.1 تعظيم قيمة المؤسسة :

2. أهداف إجتماعية¹:

1.2 ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من المستفيدين الأوائل في نشاطها ، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم بها ، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا وشرعا ، وإذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسات ، طبيعة النظام الإقتصادي في المجتمع حركة سوق العمل ،وعادة الدول عامة تحدد حد أدنى للأجور .

2.2 تمكين العمال من تحسين مستوى معيشتهم : نظرا للتطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي ، أصبحت حاجة العمال إلى تلبية رغباتهم تتزايد باستمرار ، وهذا راجع إلى ظهور منتجات جديدة بالإضافة إلى التطور الحضري لهم ولتغير أذواقهم وتحسنها و هذا ما يدعو إلى عقلانية الاستهلاك وتحسينه بتوفير الإمكانيات المالية والمادية أكثر فأكثر للعامل من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى .

3.2 إقامة أنماط إستهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الإقتصادية عامة بالتصرف في العادات الإستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع وذلك بتقديم منتجات جديدة أو التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار بمنتجات جديدة أو منتجات قديمة .

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص، 13-14

4.2 الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: تتوفر داخل المؤسسات علاقات مهنية إجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الإجتماعية والسياسية ، إلا أن دعوتهم على التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها ، وعادة تكون للمؤسسة أجهزة مختصة مثل مجلس العمال .

5.2 توفير تأمينات ومرافق العمل : تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، التأمين من الحوادث وكذا التقاعد وبعض المرافق الاجتماعية للعمال سواء كانت وظيفية أو عادية خاصة في المؤسسات العمومية بالإضافة إلى المرافق الأخرى كالمطاعم وتعاونيات الاستهلاك ، فالهدف من ذلك هو توفير للعمال محيط عملي جديد يدفعه لإنجاز عمله بصفة جيدة .

الفرع الثاني : وظائف المؤسسة الإقتصادية

تتخذ الوظائف الإقتصادية أهمية وادوار متعددة وتعريف تختلف من شخص إلى آخر وتجتمع كلها فيما تقوم به المؤسسة الإقتصادية من أعمال وأنشطة في حياتها ، فمختلف وظائف المؤسسة الإقتصادية ترتبط ببعضها البعض من أجل أداء هدف المؤسسة ككل ، ويزيد مستوى التعقيد باختلاف طبيعة وحجم نشاط المؤسسة الإقتصادية .

مفهوم الوظيفة :

- الوظيفة هي تجميع عدد من المهام والمناصب والأعمال في مجموعة متجانسة ومتكاملة تؤدي دورا معنيا ، ومنفصلا إلى حد ما عن باقي الأدوار في المؤسسة .
- الوظيفة هي مجموعة من العمليات والمهام التي تأطر تلك الأنشطة المرحلية وتساهم في توجيهها نحو تحقيق أهدافها المحددة مسبقا .

وإن اهم الوظائف التي توجد في نطاق المؤسسة الإقتصادية:¹

¹بلقاسم سعودي ، مرجع سابق ، ص ، 12

1- الوظيفة الإدارية :

تختص بعملية التسيير وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات بين مختلف الوظائف داخل المؤسسات لضمان السير الحسن لها ومن اجل بلوغ هذا الهدف فإن نظم التسيير والتنظيم المتبعة داخل المؤسسة تتمثل فيما يلي :

التمويل ، البيع ، التنظيم العلمي للعمل ، مراقبة التسيير ، وبصفة عامة نجد أن التنظيم يمثل أحد العناصر المكونة للتسيير فهو يأتي بعد رسم الخطة أي بإجراء عملية التخطيط وذلك بغية تحقيق هدف معين ، ولتحقيق هذا الهدف لابد من القيام باستهلاك مواد وتجهيزات وإستهلاك قدرات إنسانية (فكرية وجسدية) والهدف من هذا الاستهلاك هو الحصول على أكثر مردود ممكن اعتمادا على التنظيم السليم ، فإذا أخذنا تنظيم معين متمثل في تجميع الأنشطة حسب الوظائف الأكثر استعمالا لأن المؤسسات تعمل أساسا على خلق المنفعة في ظل إقتصاد يقوم على التبادل وتجدر الإشارة أننا نجد في أي مؤسسة اقتصادية الوظائف الرئيسية من إنتاج ، عمل ، تمويل ، لذلك فمن المنطق تجميع الأنشطة التي تسمى على التوالي إدارة الإنتاج ، إدارة المبيعات و الإدارة المالية .

2- الوظيفة التموينية :

التموين من الوظائف التي تنطلق بها مختلف العمليات و الأنشطة المؤسساتية الأخرى ، عند التنفيذ فهي تمثل الخطوة الاولى من هذه الأنشطة وتمثل أهمية كبيرة، ويمكن تعريف التموين بأنه مجموعة المهام والعمليات التي تسعى إلى توفير مختلف عناصر المخزون من أجل تنفيذ البرامج العامة بنشاط المؤسسة سواء الإنتاجية أو البيعية.

3- وظيفة الصيانة :

تعتبر الصيانة عامل رئيسي لضمان صيانة الآلات و الاستفادة من سير عملية الاستهلاك وإطالة عمر الآلات وبالتالي إستمرار العملية الإنتاجية .¹

كما أن التكنولوجيا الحديثة تتطلب صيانة خاصة لتحقيق أقصى استغلال لها لأن المشاريع الاستثمارية لا يمكنها أن تحقق عتبة المردودية إلا بضمان صيانة جيدة للأصول .

¹لبقاسم سعودي، مرجع سابق، ص، 13

4- الوظيفة الإنتاجية :

تعتبر من أهم الوظائف فلا يمكن توقع مؤسسة دون إنتاج ، فالمؤسسة الاقتصادية تتكون من الأقسام والورشات التي تعتبر من حيث الكم حسب المتطلبات الإنتاج الذي يحدد التوزيع ، التبادل ، الاستهلاك .
وتنصب الوظيفة الإنتاجية على حسن التسيير في إستخدام الإمكانيات و القدرات المتاحة مما يؤدي إلى الاستفادة منها قدر الإمكان في رفع القدرات الإنتاجية حسب الأهداف المسطرة و بالتالي فالإنتاج هو عملية مزج لعوامل الإنتاج المختلفة في مختلف القطاعات الإقتصادية من أجل تحقيق أهداف إقتصادية أو إجتماعية أو أهداف أخرى بحسب تخصص المؤسسة .

5- الوظيفة التسويقية :

يمكن تعريف التسويق بأنه مجموعة من العمليات و المجهودات التي تبذلها المؤسسة من اجل معرفة أكثر متطلبات السوق وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتج ، الشكلية و التقنية ، حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج و توفير المنتج للمستهلك في الوقت المناسب و بالطريقة الملائمة حتى تباع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكبر الأرباح لها ، فالتسويق إذن لا يشمل فقط الإطلاع على الطلب الحالي للسلع والمنتجات التي توفرها المؤسسة ، بل أيضا التنبؤ بالطلب في المستقبل وميزاته ومكانته حتى يتم البحث والتطوير الذي يستوجب ذلك على المنتجات الحالية و ما يمكن تغييره منها ، وإدخاله في منتجات أو تقنيات جديدة لتلبية ذلك الطلب في المستقبل ، لاتساع نصيبها في السوق ومنافستها وبقائها فيه .

6- الوظيفة المالية :

تعتبر الوظيفة المالية من أهم نشاطات الأعمال فلا يمكن لأي مؤسسة إقتصادية أن تقوم بنشاطها هذا من إنتاج وتسويق أو غيرها من وظائف المشروع دون توافر الأموال اللازمة لتمويل الإدارات التشغيلية ، كما انها تقرر مع هذه الإدارات حجم الأموال التي تستخدم والأغراض التي ستوجه إليها لذلك فإن الهدف الرئيسي للسياسة المالية هو الإستخدام الحكيم والعقلاني للأموال .

المبحث الثاني : ماهية التشخيص المالي

تمهيد : يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير فهو يساعد المؤسسة على التعرف على الإختلالات التي تعاني منها ، ومن خلاله يتم اكتشاف نقاط القوة و الضعف للمؤسسة التي تساعد على إتخاذ القرارات .

المطلب الأول : مفهوم التشخيص المالي ودوره

الفرع الأول : مفهوم التشخيص المالي

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل إستخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية ¹.

ويعرف ايضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات و الارقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية إتخاذ القرارات .

فعملية التشخيص المالي من أبرز المعالم التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في إتخاذ القرارات الصائبة و التي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.

الفرع الثاني : دور التشخيص المالي²

يمكن إبراز هذا الدور في النقاط التالية :

1. تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة .
2. تحديد المركز المالي ودرجة الإستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين .
3. تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون .

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، التسيير المالي:الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الجزء الثاني، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2011، ص ،42

² لحسن دردوري ، دروس التشخيص المالي ، السنة الأولى ماستر ، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2014-2015 ، ص، 11

4. تحديد نسبة الكفاءة في إستعمال الموارد المالية للمؤسسة إعتماذًا على مفهوم المردودية .
5. تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع مؤسسات من نفس القطاع والحجم في الإقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها .
6. إستعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير إتجاه المؤسسة.
7. إتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات .
8. إمكانية السماح بالافتراض مجددا او الإنطلاق من الهامش الإفتراض المتوفر .

المطلب الثاني : أهداف وخطوات التشخيص المالي

الفرع الأول: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى :¹

1. فهم تطور المؤسسة عبر الزمن حتى تاريخ القيام بالتشخيص .
2. تحضير المخطط الإستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للسنوات المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها (التنوع ، التخصص ، الإدماج ، إلخ...)
3. يساعد المؤسسة على إتخاذ القرارات من خلال إكتشاف وتحليل نقاط القوة والضعف للمؤسسة .
4. يساعد على إعطاء الشروحات المناسبة ومعرفة الأسباب ، وبالتالي إقتراح الحلول الملائمة.
5. تزويد المسيرين ببنك من المعلومات التي على أساسها يتم إتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الإستراتيجية.
6. يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها و منه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين للخسائر المحتملة .

¹ خميسي شيجة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص،ص،48،70

الفرع الثاني : خطوات التشخيص المالي

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محلل لأخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في نقاط التالية¹:

1. تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها) .
2. الفترة الزمنية المعنية بالدراسة .
3. إختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص .
4. جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة .
5. إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول .
6. التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة .
7. التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات .
8. القيام برسم السياسات و إتخاذ القرارات المناسبة .

المطلب الثالث : طرق وأدوات التشخيص المالي :

الفرع الأول: طرق التشخيص المالي²:

- أ. **التشخيص المالي التطوري** : يقوم هذا التشخيص على دراسة الوضعية المالي للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية ، ويتطلب هذا التحليل نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال ، و يرتكز هذا التشخيص على العناصر التالية:
1. تطور النشاط : من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هيكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط .

¹الياس بن ساسي، يوسف قريشي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص،4-5

²ربيع بوصبع، دروس مدخل للتسيير المالي والموازني، السنة الثالثة محاسبة وضرائب، جامعة حمة لخضر، الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015، ص،5

2. تطور أصول المؤسسة: الاصول في مجموع الإمكانات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة نشاطها وتطورها بين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا عن الوجة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو ، البقاء أو الإنسحاب من السوق .
3. تطور هيكل دورة الاستغلال :يتكون هذا الهيكل من العملاء الموردين و المخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية .
4. تطور الهيكل المالي : يتشكل هيكل المؤسسة من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية ... إلخ.
5. تطور المردودية : تعد المردودية أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة في جميع النواحي وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية تمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك عن طريق نسبة المردودية وآلية أثر الرافعة المالية. .
- ب. التشخيص المالي المقارن: هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة على مؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي خاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل دراسة.
- ج. التشخيص المالي المعياري: هو إمتداد للتشخيص المقارن إلا أنه وبدلا من مقارنة وضعية المؤسسة مع مؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم إختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة.

الفرع الثاني: أدوات التشخيص المالي:

- أ. تحليل الهيكل المالي : والهدف منه ضمان تمويل الإحتياجات دون التأثير على التوازن المالي و المردودية و الملاءة المالية .. بالإعتماد على منظور الذمة المالية (مبدأ السيولة والإستحقاق) أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل .

¹ربيع بوصبع ، مرجع سابق ، ص 4

- ب. تقييم النشاط والنتائج : يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية ، وذلك بإستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحقيقها ، مما يمكن من إتخاذ القرارات المناسبة.
- ج. تقييم المردودية : هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ، ويمكن من خلالها إتخاذ قرارات التمويل والإستثمار وغيرها.
- د. تحليل التدفقات المالية : يمثل التحليل الأكثر تطوراً ، يمكن من تحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في إتخاذ القرارات الاستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة .

المبحث الثالث : أدوات التشخيص المالي بالمؤسسة

تمهيد :

سنترك في هذا المبحث إلى أساليب وأدوات التشخيص المالي التي تساعدنا على فهم وتبسيط الصورة حول التشخيص المالي .

المطلب الأول : التشخيص المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول : ادوات التشخيص الوظيفي

يعتبر استخراج المؤشرات المالية من أبرز الأهداف التي يعتمد عليها المسير المالي لابرار مدى توازن المؤسسة ،فهذه المؤشرات يتم من خلالها قياس درجة تحقق التوازن المالي ، ويمكن استخراج هذه المؤشرات من خلال الانطلاق من التوازن بين جانب الموارد والاستخدامات¹

$$\text{مجموع الأصول} = \text{مجموع الخصوم} / \text{مجموع الإستخدامات} = \text{مجموع الموارد}$$

نقوم بتعويض مكونات كل من الإستخدامات والموارد ونجد :

$$\begin{aligned} & \text{الإستخدامات المستقرة} + \text{إستخدامات الاستغلال} + \text{إستخدامات خارج الاستغلال} + \text{إستخدامات الخزينة} \\ & = \text{الموارد الدائمة} + \text{موارد الاستغلال} + \text{موارد خارج الاستغلال} + \text{خزينة الموارد} \end{aligned}$$

ومنه فإن :

$$\begin{aligned} & \text{الموارد الدائمة} - \text{الإستخدامات المستقرة} = (\text{إستخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}) + \\ & (\text{إستخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}) + (\text{إستخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة}) \end{aligned}$$

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص، 31

و بالتالي :

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الاحتياج في رأس المال العامل للإستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال + الخزينة الصافية .

أي أن:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng = الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي +BFRng
الخزينة الصافية TN

ومنه:

$$TN = FRng - BFRng$$

أولاً : رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng :

يعرف رأس المال العامل الصافي الإجمالي بأنه قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة ، كما يعرف بقسط الموارد (ذات درجة استحقاق ضعيفة) التي تخصص التغطية المالية للأصول (ذات درجة سيولة مرتفعة) غير أن بفضل المساواة بين الأصول المالية والخصوم المالية ، يتم حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي وفقاً لمنظورين هما:¹

1. منظور أعلى الميزانية :

$$FRng = Rd - Es$$

حيث تمثل Rd الموارد الدائمة ، و Es الاستخدامات المستقرة

2. منظور أسفل الميزانية :

$$FRng = (Eex + Ehex + Et) - (Rex + Rhex + Rt)$$

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص، 56-57

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = (إستخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة)

إن تحليل رأس المال العامل يمكن القيام به من خلال حساب علاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي ومنه تظهر ثلاث فرضيات¹:

- الفرضية الأولى : الأصول المتداولة = الخصوم المتداولة وتمثل حالة التوازن المالي الأدنى وهو ما يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها ، وهي حالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة .
- الفرضية الثانية : الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة وهو ما يعني أن رأس المال العامل موجب ، هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها ، كما تمكنها من مواجهة المشاكل غير المتوقعة .
- الفرضية الثالثة : الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة وهو ما يعني أن رأس المال العامل سالب ، ما يعني على الأرجح أن المؤسسة في هذه الحالة تواجهها صعوبات في الأجل القصير وهو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير ، مما يتطلب القيام بتعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي

ثانيا : الإحتياج في رأس المال العامل BFRng:

يمثل BFR إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الإستغلال ، حيث أن منح آجال طويلة للعملاء إضافة لمخزون ذو دوران بطيء وضعف أداء التفاوض التجاري (قبول آجال قصيرة لتسديد الموردين) يتولد عن كل ذلك احتياج مالي للاستغلال يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله .

وينقسم الإحتياج في رأس المال العامل إلى²:

¹ لحسن دردوري، مرجع سابق، ص، 43-44

² بلعور سليمان، التسيير المالي:محاضرات وتطبيقات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2015، ص، 43

1. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال BFRhex: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي ، ويُحسب كما يلي :

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

2. الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي للإستغلال BFRex : ويمثل الفرق بين استخدامات الإستغلال وموارد الإستغلال .

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

3. الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRg : وهو مجموع المعادلتين السابقتين أي أنه يساوي مجموع احتياجات الاستغلال وإحتياجات خارج الإستغلال .

$$BFRG = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

ثالثا : الخزينة الصافية TN:

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة بإستثناء السلفات المصرفية ، كما يمكن حسابها عن طريق إجراء الفرق بين رأس المال العامل و الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ، وتعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها.¹

و يحسب بطريقتين وهما :

$$TN = Et - Rt$$

الطريقة الاولى :

$$TN = FRng - BFRng$$

الطريقة الثانية:

يمكن ان تأخذ الخزينة الحالات التالية:

1. اذا كان $BFRg < FR$ فإن $TN > 0$ خزينة موجبة أي أن المؤسسة جمدت جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل.

¹ الياس بن ساسي ،يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 70-71

2. اذا كان $BFRg > FR$ فإن $TN < 0$ المؤسسة في حالة عجز (خزينة سالبة) أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها.

3. اذا كان $BFRg = FR$ فإن $TN = 0$ وهي ما تعرف بالخزينة المثلى والوصول الى هذه الحالة يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المؤسسة.

الفرع الثاني : تشخيص التوازن المالي :

أولا : تعريف التوازن المالي :

هو الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل ، مع تحقيق اليسر المالي والسيولة للمؤسسة .

ثانيا : شروط التوازن المالي :

كي يتحقق التوازن المالي حسب التشخيص الوظيفي لابد أن تتحقق الشروط التالية:¹

الشرط الاول : رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب أي $FRng > 0$

يتحقق هذا الشرط إذا تمكنت المؤسسة من تكوين الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة ، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد طويلة و متوسطة الأجل .

الشرط الثاني : ان يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل أي $FRng < BFRg$ لا يكفي المؤسسة أن تحقق رأس مال عامل موجب بل يجب ان يغطي هذا الهامش احتياجات دورة الاستغلال .

الشرط الثالث: خزينة موجبة $TN > 0$

يتحقق هذا الشرط بتحقيق الشرطين الأول والثاني ، اي ان المؤسسة تمكنت من تغطية موارد الخزينة بواسطة استخدامات الخزينة .

¹بلعور سليمان، مرجع سابق، ص، 43

المطلب الثاني : التشخيص المالي بإستخدام النسب المالية

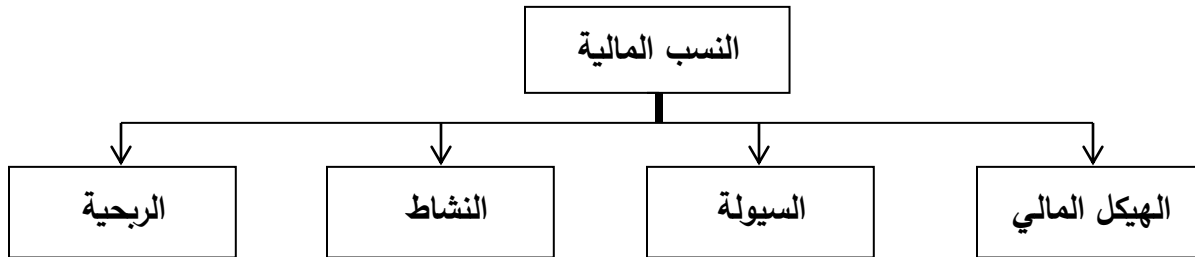
الفرع الأول : تعريف النسب المالية

يمكن تعريف النسب كعلاقة بين مقدارين مميزين للحالة المالية وكذا إمكانيات ونشاط المؤسسة. يستطيع المحلل المالي بناء على النتائج المسجلة بواسطة النسب إعداد دراسة تشخيصية ونقدية للمؤسسة، يمكن فحص النسبة من خلال تطورها خلال عدة سنوات من أجل تحديد الاتجاه والاختيار المعدان من طرف المؤسسة.¹

الفرع الثاني : أنواع النسب المالية

يمكن تقسيم النسب المالية المتعلقة بالميزانية الوظيفية كما في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تقسيمات النسب المالية



أولا : نسب الهيكل المالي

يهدف إستخدام هذه النسب بشكل عام إلى دراسة تمويل استخدامات المؤسسة، والحكم على درجة استقلاليتها المالية ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، بالإضافة لفرصها في الحصول على قروض جديدة ، وفيما يلي أهم النسب:²

¹ خميسي شيحة ، مرجع سابق ، ص، 82

² بلعور سليمان، مرجع سابق، ص، 74

1. تمويل الاستخدامات المستقرة : ويتم حسابها كما يلي :

$$\text{نسبة تغطية الإستهادات المستقرة} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{BFReX} + \text{الاستخدامات المستقرة}}$$

يجب ان تكون هذه النسبة أكبر من 1 ، لأن الاستخدامات المستقرة و BFReX لابد لها أن تمول بالموارد الدائمة ، حيث ان أغلب المؤسسات تضع نسبة تقترب من الواحد الصحيح كنسبة مرجعية .

2. الاستقلالية المالية : وهي من أجل معرفة معدل الاستدانة المالية للمؤسسة وتحسب كالتالي :

$$\text{نسبة الإستهانة المالية} = \frac{\text{الديون المالية} + \text{مصادر الخزينة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

هذه النسبة لا يتعين أن تتجاوز 1 وذلك من أجل أن تستطيع المؤسسة أن تخدم ديونها ، أما إذا تجاوزت 1 (الواحد) يعني أن المؤسسة تعاني من مديونية كبيرة .

3. القدرة على الوفاء بمدة تسديد الديون المالية : وهي من أجل معرفة مدة تسديد الديون المالية وتحسب كما يلي :

$$\text{مدة تسديد الديون المالية (القدرة على الوفاء)} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{CAF (القدرة على التمويل الذاتي)}}$$

فالمعدل الملائم لهذه النسبة هو 4 وهذا في حالة ما إذا كان متوسط مدة الديون هو 8 وغالبا ما تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسط بين المؤسسة ودائنيها ، فإذا كانت مثلا 3 فهذا يعني ان المؤسسة تستطيع تغطية ديونها المالية باستعمال قدرتها على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة.

ثانيا : نسبة السيولة

تهدف هذه النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل . ويعتمد المشخص على حساب النسب التالية :¹

1. نسبة السيولة العامة : (نسبة التداول) : وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الإستخدامات الجارية}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يتعين أن تتجاوز الواحد من أجل تحقيق رأس مال عامل صافي موجب ، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أعطت للمؤسسة هامشا للحركة و المناورة ، على ان لا يبالغ في قيمتها.

2. نسبة السيولة السريعة : وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية - المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

عادة ما يفضل أن تكون هذه النسبة في المجال بين 0.3 و 0.5 حيث تعتبر مؤشر لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل.

3. نسبة السيولة الجاهزة (الفورية) : وتحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{استخدامات الخزينة}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يفضل بشكل عام ان تكون محصورة في المجال بين 0.2 و 0.3 وهي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بواسطة السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط.

¹ بلعور سليمان، مرجع سابق، ص، 71

ثالثاً : نسب النشاط :

تهدف نسب النشاط لقياس مدى فاعلية الشركة في إستخدام مواردها المالية المتاحة لها و الرقابة عليها ، وتتضمن المقارنات بين مستوى المبيعات والاستثمارات في الاصول المختلفة ، وقدرة المؤسسة على تحصيل ديونها. ويتم التعبير عن هذه النسب في معظم الأحيان بالأيام والمرات.

1. العلاقة بين BFRex و رقم الأعمال : وتحسب كالتالي:

$$\text{مدة الاحتياج ر ع} = 360 \times \frac{\text{BFRex}}{\text{رقم الاعمال}}$$

2. معدل دوران المخزون : يمكن حسابه من خلال العلاقتين التاليتين :

بالنسبة للبضاعة أو المواد الأولية كالتالي :

$$\text{دوران البضاعة / المواد الأولية} = \frac{\text{تكلفة الشراء البضاعة أو المواد الأولية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

بالنسبة للمنتجات التامة كالتالي:

$$\text{دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{تكلفة إنتاج المنتجات المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) \div 2$$

أما مدة دوران المخزون فتحسب كما يلي :

$$\text{مدة دوران المخزون} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}} = (\text{مدة تصريف المخزون})$$

¹ أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي: لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 361 .

3. مدة التحصيل من الزبائن : وتحسب كما يلي ¹:

$$\text{مدة التحصيل} = \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الاعمال السنوي الآجل}} \times 360$$

ونقصد بمدة التحصيل الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة إلى تاريخ تحصيلها .
كما يمكن حساب دوران الحسابات المدينة كالتالي :

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{رقم الأعمال السنوي الآجل}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$$

كلما كان المعدل أكبر كلما دل على سرعة تحصيل المؤسسة لديونها من الزبائن .
4. مدة التسديد للموردين : وتحسب كالتالي :

$$\text{مدة التسديد} = \frac{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية الآجلة}} \times 360$$

ويقصد بمدة التسديد الفترة الممتدة من تكوين الحسابات الدائنة إلى تاريخ تسديدها .
كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات الدائنة كما يلي :

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات السنوية الآجلة}}{\text{الموردين} + \text{اوراق الدفع}}$$

كلما كان المعدل أقل كلما دل ذلك على فترة أطول يمنحها الموردون لصالح المؤسسة من أجل تسديد قيمة مشترياتها الآجلة .

رابعاً : نسب الربحية

تعبّر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة

¹مبارك لسوس ، مرجع سابق ، ص،ص ، 49،48

1- نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح) : وتحسب كالتالي

$$\text{معدل المردودية التجارية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل كل دينار من المبيعات.

2- معدل المردودية المالية (العائد على حق الملكية) : ويحسب كالتالي :¹

$$\text{معدل المردودية المالية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100\%$$

تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف.

3- معدل المردودية الإقتصادية (العائد على مجموع الأصول) :

$$\text{معدل المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الإستخدامات}} \times 100\%$$

وتقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل كل دينار وظفته في استخداماتها.

المطلب الثالث : التشخيص المالي من جدول حساب النتائج

الفرع الأول : جدول حساب النتائج

أولا : تعريف جدول حساب النتائج

هو عبارة عن قائمة مالية تبين ملخص الأعباء والإيرادات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية ، فجدول الحسابات النتائج ما هو إلا عبارة عن جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات والفارق بينهما يعطينا نتيجة الدورة . كما يسمح لنا بتحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير.²

ثانيا : أنواع جدول حساب النتائج :

إن النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات يعتمد على نوعين من حسابات النتائج هما:

¹ خميسي شبيحة ، مرجع سابق ، ص، 90

² مبارك لسلس ، مرجع سابق ، ص، 24

1. جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة) : يقدم لنا تحليلا للأعباء حسب الطبيعة فهو يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية والشكل الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 01 : جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
70	رقم الأعمال		x		
72	التغير في المخزون		x		
73	الانتاج المثبت		x		
74	إعانات الاستغلال		x		
	إنتاج السنة المالية (1)		XX		
60	المشتريات المستهلكة	X			
62 و 61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	X			
	إستهلاك السنة المالية (2)	XX			
	القيمة المضافة للإستغلال (2-1=3)		XX		
63	أعباء المستخدمين	X			
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	X			
	الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4)		XX		
75	الإيرادات العملياتية الأخرى		X		
65	الأعباء العملياتية الأخرى	X			
68	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	X			
78	الإسترجاع من خسائر القيمة والمؤونات		X		
	النتيجة العملياتية (5)		XX		
76	الإيرادات المالية		X		
66	الأعباء المالية	X			
	النتيجة المالية (6)		XX		
	النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5=7)		XX		
698-695	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	X			
693-692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	X			
	مجموع إيرادات الأنشطة العادية		X		
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		X		
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)		XX		
77	العناصر غير العادية - الإيرادات		X		
67	العناصر غير العادية - الأعباء	X			
	النتيجة غير العادية (9)		XX		
	النتيجة الصافية للسنة المالية		XX		

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 ، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009 ، ص، 30

2. جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة) :

يضم الحسابات الخاصة بالأعباء والتي تعرض او تصنف حسب الوظائف الموجودة بالمؤسسة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 02 : جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
رقم الأعمال تكلفة المبيعات	X	X		
هامش الربح الإجمالي		XX		
إيرادات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية	X X X	X		
النتيجة العملياتية		XX		
الأعباء حسب طبيعتها : مصاريف المستخدمين مخصصات الاهتلاكات أعباء حسب طبيعتها أخرى الإيرادات المالية الأعباء المالية	X X X X	X		
النتيجة العادية قبل الضرائب		XX		
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	X X			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		XX		
الاعباء غير العادية الإيرادات غير العادية	X	X		
النتيجة الصافية للسنة المالية		XX		

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 ، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009 ، ص، 31

الفرع الثاني : دراسة المردودية و تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير

1- دراسة المردودية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{C.A}} = \text{المردودية التجارية}$$

$$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{مجموع الاصول}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

$$\frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} = \text{المردودية المالية}$$

2- يتم تحليل الأرصدة الوسيطة من خلال: ¹

1. هامش الربح الإجمالي :

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة شراء البضائع

2. القيمة المضافة للإستغلال VAex:

$$VA = Px - Co$$

أي : القيمة المضافة للإستغلال = (حساب 70+72+73+74) - (ح 60+ح 61+ح 62)

3. الفائض الاجمالي للإستغلال EBex :

$$EBex = VAex - (\text{حساب 63} + \text{حساب 64})$$

4. النتيجة العملياتية : Ro (الوظيفة) (الاستغلال) :

Ro: الفائض الإجمالي للإستغلال + الحساب 75 - ح 65 - ح 68 + الحساب 78

5. النتيجة المالية :

$$\text{النتيجة المالية} = \text{د 76} - \text{د 66}$$

¹لحسن دردوري ، مرجع سابق ، ص، ص، 94-97

6. النتيجة العادية قبل الضريبة :

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

7. النتيجة الصافية للأنشطة العادية :

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - حساب (695 أو 698) - حساب (692 أو 693)

8. النتيجة غير العادية :

النتيجة غير العادية = حساب 77 - حساب 67

9. النتيجة السنة المالية الصافية :

نتيجة السنة المالية الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - النتيجة غير العادية .

المطلب الرابع : التشخيص المالي من خلال جدول التمويل

الفرع الأول : جدول التمويل

أولاً : تعريف جدول التمويل

يعرف جدول التمويل بجدول الإستخدامات و الموارد الذي يفسر تغيرات ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. يبرز هذا الجدول تمويل الإحتياجات التمويلية الجديدة المحققة خلال الدورة ، وسائل التمويل اللازمة ، وأثر كل العمليات المحققة على مستوى الخزينة.¹

ثانياً : إعداد وتكوين جدول التمويل

من أجل إعداد جدول التمويل يجب توفر ميزانيتين متتاليتين بالإضافة إلى جدول حساب النتائج وبعض الجداول التي يتم نشرها ضمن الملاحق كجدول الاهتلاكات وجدول الاستثمارات ، فجدول التمويل حسب المخطط المحاسبي العام PCG يتكون من قسمين رئيسيين هما:²

الجدول الأول : يوضح هذا الجدول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) و العناصر التي كانت سببا في هذا التغير ، بحيث يرتبط بالجزء العلوي من الميزانية كما هو موضح في الجدول التالي :

¹ خميسي شيحة ، مرجع سابق ، ص، 154

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، يوسف قريشي، الجزء الثاني، مرجع سابق ، ص، 103

الجدول رقم 03 : الجزء الأول من جدول التمويل:التمويل المتوسط وطويل الأجل

N	الموارد	N	الإستخدامات
	القدرة على التمويل الذاتي : التنازل عن الإستثمارات : المعنوية : المادية : المالية : الارتفاع في الأموال الخاصة الإرتفاع في الديون المالية		الأرباح الموزعة خلال الدورة : حيازة الإستثمارات : المعنوية المادية المالية المصاريف الموزعة على عدة سنوات الانخفاض في الأموال الخاصة تسديد الديون المالية
	مجموع الموارد		مجموع الإستخدامات
	التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (إستخدام صافي)		التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (مورد صافي)

المصدر : الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي : للإدارة المالية،الجزء الثاني، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن : الطبعة الثانية ، 2011 ، ص

103 ،

الجدول الثاني : يتضمن الجزء الثاني من جدول التمويل التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي و المتمثل هنا في الفرق بين التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والتغيرات في الخزينة الصافية الإجمالية خلال الدورة الأخيرة .

الجدول رقم 04 : الجزء الثاني من جدول التمويل : التمويل قصير الأجل

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي $\Delta FRng$			
الرصيد (1)-(2)= (3)	الموارد (2)	الاحتياجات (1)	
			التغير في عناصر الاستغلال التغير في استخدامات الاستغلال التغير في موارد الاستغلال
			$A \Delta BFRex$
			التغير في العناصر خارج الاستغلال التغير في المدينين الآخرين الغير في الدائنين الآخرين
			$B \Delta BFRhex$
			$(A+B=C) \Delta BFRg$
			تغيرات الخزينة التغير في المتاحات التغير في ديون الخزينة
			$D \Delta Tng$
			$C+D \Delta FRng$

المصدر : الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، يوسف قريشي ، التسير المالي : للإدارة المالية ،الجزء الثاني، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن : الطبعة الثانية ، 2011 ، ص ، 105

وهنا يجدر الإشارة إلى كيفية حساب العلاقات السابقة:¹

أ. التغير في عناصر الإستغلال : ويحسب وفق العلاقة:

$$BFRex = \Delta Eex - \Delta Rex \Delta$$

ب. التغير في العناصر خارج الاستغلال : ويحسب وفق العلاقة التالية

$$BFRhex = \Delta Ehex - \Delta Rhex \Delta$$

ج. التغير في عناصر الخزينة : ويحسب وفق العلاقة التالية :

¹لحسن دردوري، مرجع سابق، ص،80

$$TN = \Delta Et - \Delta Rt \Delta$$

ومن خلال قيمة الأرصدة السابقة يتم حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفقا للعلاقة

$$FRng = \Delta BFRex + \Delta BFRhex + \Delta TN \Delta$$

الفرع الثاني : تشخيص جدول التمويل :

ترتكز عملية تشخيص جدول التمويل عن التغيرات التي تمس رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية ويكون ذلك من خلال مقارنة الميزانيات المتتالية للمؤسسة ، ويمكن تشخيص هذه المؤشرات كما يلي :¹

1. تغيرات رأس المال العامل الإجمالي $\Delta FRng$:

قد يكون التغير في رأس المال العامل الإجمالي موجبا أو سالبا .

أ. تغير رأس المال العامل الإجمالي الموجب : عندما يكون $\Delta FRng$ موجبا يكون $FRng$ لميزانية

السنة المالية (N) قد عرف ارتفاعا بالمقارنة مع السنة السابقة (N-1)

ب. تغير رأس المال العامل الإجمالي السالب : في هذه الحالة يكون $FRng$ للسنة السابقة (N-1)

أكبر من $FRng$ للسنة (N) .

2. تغيرات احتياجات رأس المال العامل : قد يكون هذا التغير بدوره إما موجبا وإما سالبا .

أ. تغير احتياجات رأس المال العامل الموجب : عندما يكون $\Delta BFRng$ موجبا يدل ذلك على أن

إحتياجات الدورة لميزانية السنة (N) اكبر من إحتياجات الدورة لميزانية السنة (N-1) .

ب. تغير إحتياجات رأس المال العامل السالب : وهو ما يعني أن إحتياجات الدورة لميزانية السنة (N)

أقل من إحتياجات الدورة للسنة (N-1) .

3. تغيرات الخزينة الصافية : هناك حالتين للخزينة الصافية يتحكم فيها التغير في $FRng$ و $BFRng$.

أ. تغير الخزينة الموجب : وهو ما يعني أن التغير في رأس المال العامل اكبر من التغير في

إحتياجات رأس المال العامل، لذلك تكون ΔTN موجب وهي حالة جيدة للمؤسسة .

¹الحسن دردوري ، مرجع سابق ، ص ، ص ، 81-82

ب. تغير الخزينة السالب : يبين أن $\Delta FRng$ أقل من $\Delta BFRng$ وهو ما يدل على انخفاض في الخزينة الصافية .

المطلب الخامس : جدول التدفقات الخزينة

الفرع الأول : تعريف ومكونات جدول تدفقات الخزينة

أولاً : تعريف جدول تدفقات الخزينة

هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها ، وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاح التسيير المالي للمؤسسة.¹

ثانياً : مكونات جدول تدفقات الخزينة

ينكون جدول تدفقات الخزينة مما يلي:²

1. تدفق خزينة الاستغلال : ويقاس باستخدام عدة مؤشرات منها فائض خزينة الاستغلال والتدفق المالي الناتج عن عمليات الاستغلال ، ويعبر عن مستوى السيولة النقدية بعد إتمام مختلف العمليات المالية المتعلقة بالنشاط .
2. تدفق الخزينة الاستثمار : يتمثل في الفرق بين حيازة الاستثمارات والتنازل عنها، ويمكن قياسه باستخدام تدفق الخزينة المتاح الذي يقيس قدرة المؤسسة على تمويل إستثماراتها اعتماداً على تدفق الاستغلال .
3. تدفق خزينة التمويل : هي الأموال التي جمعتها المؤسسة من مصادر خارجية وتعتمز استخدامها لتغطية الاحتياجات المالية الداخلية .
4. الخزينة الصافية : وهي مجموع كل التدفقات المالية خلال الدورة المالية ويمكن من خلالها الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي.

¹الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، يوسف قريشي ،الجزء الثاني، مرجع سابق، ص، 171

²المرجع نفسه، ص، 171

الفرع الثاني : طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة

أولا : الطريقة المباشرة: الجدول التالي يمثل جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة

الجدول رقم 05 : جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

السنة المالية (N-1)	السنة المالية (N)	ملاحظة
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية :</p> <p>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p> <p>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية :</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية:</p> <p>المسحوبات عن إقتناء تشييبات عينية أو معنوية التحصيلات من عمليات التنازل عن تشييبات عينية أو معنوية المسحوبات عن إقتناء تشييبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل تشييبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية(ب)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي يتم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p> <p>صافي تدفقات الأموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)</p> <p>تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحاسبية</p>

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 ، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009 ، ص 35

ثانيا :الطريقة غير المباشرة : يتم فيها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية بواسطة إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حساب النتائج لأنه معد على أساس الإستحقاق وليس على الاساس النقدي و يكون جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة كما يلي :

الجدول رقم 06 : جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

السنة المالية (N-1)	السنة المالية (N)	ملاحظة	
			<p>تدفقات الأموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصححات من أجل :</p> <p>6. الإهلاكات والأرصدة</p> <p>7. تغير الضرائب المؤجلة</p> <p>8. تغير المخزونات</p> <p>9. تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى</p> <p>10. تغير الموردين والديون الأخرى</p> <p>11. نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p> <p>تدفقات الخزينة الناجمة من النشاط (أ)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار</p> <p>مسحوبات عن إقتناء تشييات</p> <p>تحصيلات التنازل عن تشييات</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p> <p>تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)</p> <p>أموال الخزينة عند الإفتتاح</p> <p>أموال الخزينة عند الإقفال</p> <p>تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)</p> <p>تغير أموال الخزينة</p>

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 ، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009 ، ص 36

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل الى:

_الاطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية من حيث المفهوم والخصائص والأهداف والوظائف وكذا التسيير

_ماهية التشخيص المالي من خلال معالجة مفهوم التشخيص المالي ودوره وأهدافه وطرقه وخطواته

_ادوات التشخيص المالي بالمؤسسة الاقتصادية: النسب المالية، الخزينة، جدول التمويل، وجدول حساب النتائج

ومن خلال ماتم التطرق اليه في هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية :

12. المؤسسة كيان إقتصادي مستقل ماليا ، يقوم بالتنسيق بين مجموعة من الوسائل المادية وغير المادية وموارد بشرية وذلك من أجل إنتاج ، وبيع السلع أو الخدمات ،وتهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق الربح من خلال القيام بعدة وظائف أهمها الوظيفة المالية، الإنتاجية والتسويقية.

13. التشخيص المالي له دور كبير على المؤسسة الإقتصادية حيث يقوم بتحليل الوضع المالي للمؤسسة و الكشف عن نقاط القوة والضعف لها، كما يساعد على إتخاذ القرارات وذلك وفق الأدوات والأساليب والتقنيات المستخدمة في التشخيص المالي

وهذا ما يتم توظيفه على المؤسسة محل الدراسة (والي للاشغال العمومية) من خلال تشخيص وضعيتها المالية وفق ما جاء في هذا الفصل.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لمؤسسة

للأشغال العمومية

(الطرق والبناء ، الري)

"والي عبد الرحمان"

تمهيد :

بعدها تم التطرق في الفصل الأول الى المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية و التشخيص المالي وأدواته وكذا دوره على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، سنحاول في هذا الفصل توظيف ما تم تناوله في الجانب النظري على مؤسسة والي للأشغال العمومية (الطرق ، البناء ، الري) بمدينة بوسعادة مبرزين في ذلك دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة من خلال تحليل البيئة المالية للمؤسسة (التوازن المالي ، جدول التمويل ، جدول حساب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة..)، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني : التشخيص المالي للوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول : تعريف المؤسسة ومواردها البشرية

الفرع الأول: تعريف المؤسسة

1, الشكل القانوني للمؤسسة : شركة ذات المسؤولية المحدودة (ش ذ م م)

2. التسمية: الشركة ذات المسؤولية المحدودة والي عبد الرحمان للأشغال العمومية ، الطرقات ، الري و

البناء SARLEOAT-PRHB

أنشأت المؤسسة بتاريخ 2006/12/16 ، من طرف السيد والي عبد الرحمان بنشاط رئيسي إنجاز الطرقات و أنشطة ثانوية أخرى كأشغال الري والبناء.

يتم إسناد المشاريع للمؤسسة عن طريق المشاركة في المنافسات الوطنية وفق قانون الصفقات العمومية ، حيث يتم وفق إجراءات نفس القانون إرساء المشاريع للمؤسسة التي تقدم أقل عرض مالي وتتوفر على الشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط المعد خصيصا للمشروع.

بعد حصول المؤسسة على الأمر بانطلاق الأشغال ، تقوم هذه الأخيرة بعملية الانجاز من خلال وضع جميع الإمكانيات المادية والبشرية و بالتالي إنفاق التكاليف اللازمة.

الفرع الثاني : الموارد البشرية في المؤسسة

يقوم على خدمة المؤسسة حاليا 327 عاملا ، في مختلف المناصب ، ينقسمون كما يلي حسب المستوى الدراسي الموضح في الجدول الموالي:

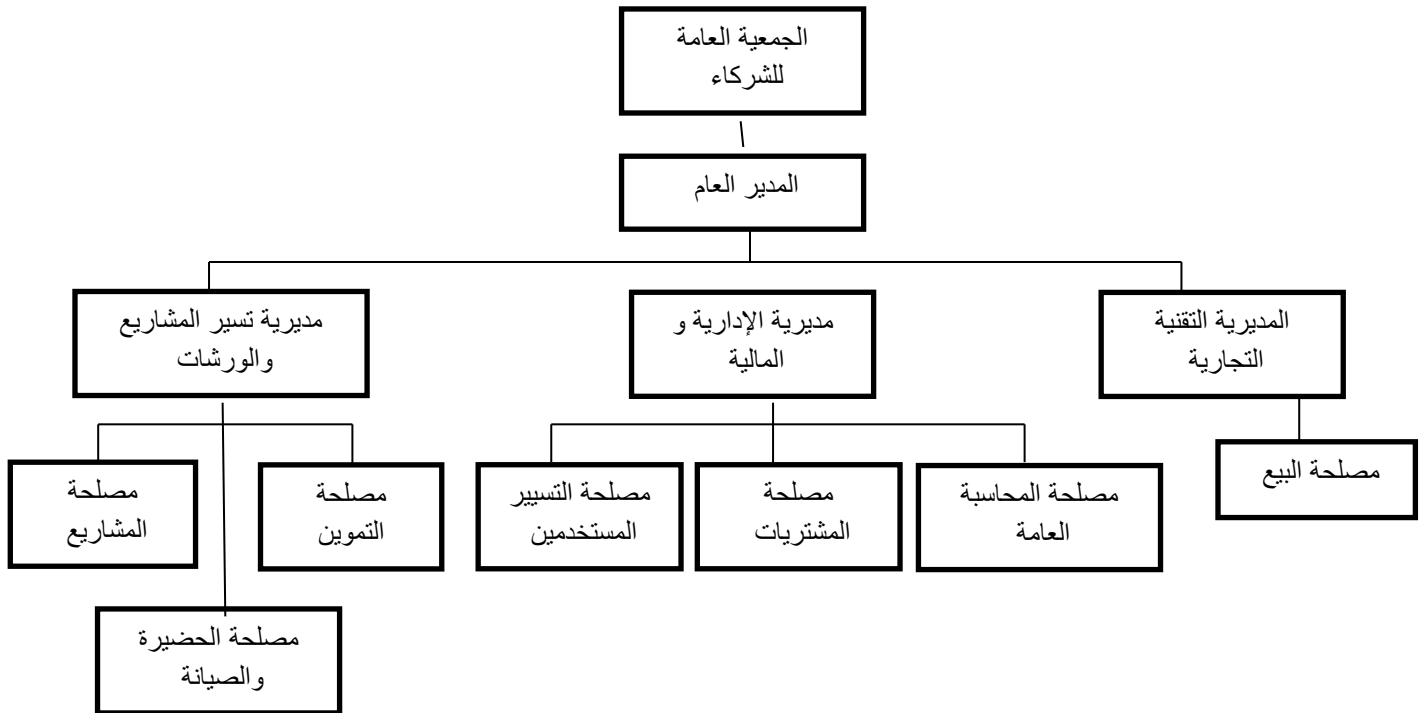
الجدول رقم 07: المستوى الدراسي لعمال المؤسسة محل الدراسة

عدد العمال	المستوى الدراسي للعمال
02	ليسانس علوم إقتصادية
03	ليسانس علوم تجارية
04	ليسانس حقوق
03	مهندس دولة في الأشغال العمومية
04	مهندس دولة في التهيئة الحضرية
07	مهندس تطبيق في التهيئة الحضرية
17	مستوى ثانوي
287	بدون مستوى
327	المجموع

المصدر : إدارة الشركة

ويتوزع هؤلاء العمال عبر مديريات و مصالح المؤسسة وفق المخطط التالي:

الشكل 02: توزيع العمال عبر مديريات ومصالح المؤسسة



المصدر : إدارة الشركة

المطلب الثاني : رقم أعمال المؤسسة و هيكلها

الفرع الاول: رقم اعمال المؤسسة ومصاريفها

1- رقم الأعمال للمؤسسة :

يتكون رقم الأعمال المحقق من : إنجاز الطرقات بنسبة 92 % وبيع الأسمنت بنسبة 05 % وبيع الحصى بنسبة 03% ويقدر متوسط رقم الأعمال للسنوات الثلاث الأخيرة بحوالي 1078000000دج

2- المصاريف : وهي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 08: مصاريف المؤسسة محل الدراسة

النوع	النوع المصاريف
المشتريات	الزفت،الحصى،بنزين،كهرباء،قطع غيار،عجلات،إطارات
الخدمات	كراء وسائل النقل ،صيانة ، تأمين ، خدمات أخرى
مصاريف المستخدمين	أجور العمال ، إشتراكات إجتماعية
مصاريف مالية	
اهتلاكات	

المصدر : إدارة الشركة

الفرع الثاني: هياكل المؤسسة

تتكون المؤسسة من هياكل إنتاجية وهي كالتالي :

- 1- محطة إنتاج الزيت : وهي واقعة بطريق سيدي عامر بوسعادة ، يتم فيها إنتاج مادة الزيت داخل محطة إنتاج بطاقة تقدر ب 180 طن في الساعة بواسطة خلط مواد الزيت الخام و الحصى و الماء.
- 2- محطة إنتاج الحصى (1) : تقع على تراب بلدية بوسعادة تمون المؤسسة من أجل إنتاج الزيت ، بطاقة إنتاجية تقدر ب 1500 طن يوميا .
- 3- محطة إنتاج الحصى (2) : تقع على تراب بلدية بنزوه ، ويتوجه إنتاجها لمحطة إنتاج الزيت وجزء للبيع ، بطاقة إنتاجية تقدر ب 2000 طن يوميا
- 4- حضيرة الصيانة : حيث يتم بداخلها القيام بأعمال صيانة عتاد المؤسسة الذي يتعرض للعطب نظراً لطبيعة الأشغال العمومية و يقوم على ذلك حوالي 26 ميكانيكيا.
- 5- وحدة إنتاج الإسمنت : بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 62 متر مكعب يوميا توجه لإنجاز مشاريع المؤسسة كما يوجه جزء منها للبيع.

المبحث الثاني : التشخيص المالي للوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة

I. تحويل الميزانية الجبائية إلى ميزانية وظيفية :

1- لدينا الميزانية الجبائية التالية لسنة 2014 و 2015

- الميزانية الجبائية لسنة 2014 (الملحق 01)
- الميزانية الجبائية لسنة 2015 (الملحق 02)

الميزانية الوظيفية لسنة 2014 و سنة 2015

نسبة		المبالغ الإجمالية		نسبة		المبالغ الإجمالية		
نسبة	نسبة	N-1	N	نسبة	نسبة	N-1	N	
%	%	2014	2015	%	%	2014	2015	
38.37	40.12	857226915	988910459	57.68	61.74	1288476030	152165390	الإستخدامات المستقرة ES
								تثبيات معنوية
		41000000	41000000			270000	270000	تثبيات عينية
		10783702	10783702			76001000	76001000	أراضي
		76369962	131082866			1138918834	1319215148	تثبيات عينية أخرى
		54712905	49528633					تثبيات مالية
		674360346	756515258			73286196	126170242	قروض وأصول مالية
		0	0					أخرى غير جارية
61.63	59.88	1376730399	1475766871	42.32	38.26	945481284	943020940	الإستخدامات الجارية
17.50	16.26	390845083	400787786	38.78	32.14	866422892	792244015	إستخدامات الاستغلال EXX
		390845083	400787786			433312568	373533837	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
						426494386	418330748	الزبائن
						6615938	379430	الضرائب وما شابهها
44.13	43.62	985885316	1074979085	1.44	1.55	32130454	38264709	إستخدامات خارج الإستغلال EREX
		81209795	94346267			32130454	38264709	مدينون آخرون
		904675521	980632818					استخدامات الخزينة ET
0	0	0	0	2.1	4.57	46927938	112512216	أموال الخزينة
						46927938	112512216	المجموع
100	100	2233957314	2464677330	100	100	2233957314	2464677330	

المصدر: من اعداد الطالبة

المطلب الأول: التشخيص المالي باستخدام التوازن المالي

سيتم حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية والتعليق عليها:

1- حساب مؤشرات التوازن المالي:

جدول رقم 09: جدول مؤشرات التوازن المالي

نسبة %	2015	2014	مؤشرات التوازن المالي
197.91	-532745931=1521656390-988910459	-431249115=1288476030-857226915	FRng [*]
104.68	391456229=400787786-792244015	475577809=390845083-866422892	BFRex ^{**}
90.74	-1036714376=1074979085-38264709	-953754862=985885316-32130454	BFRhex ^{***}
202.09	-645258147=(-1036714376)+391456229	-478177053=(-953754862)+475577809	BFRg ¹
6.67	112512216=0-112512216	46927938=0-46927938	TN ²

المصدر: اعداد الطالبة

2- التعليق :

بالنسبة لسنة 2014:

- نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي سالب (-431249115)، ما يعني أن المؤسسة تواجهها صعوبات ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، حيث يتطلب الأمر القيام بإجراءات من أجل تحقيق التوازن المالي. والمتمثلة في:
 - رفع رأس المال العامل الوظيفي عن طريق الحصول على قروض طويلة الأجل أو الرفع من رأس المال أو التنازل عن الاستثمارات.

*Frng = Rd-Es

**BFRex = Eex-Rex

***BFRhex =Ehex-Rhex

¹BFRg= BFRex+ BFRhex

²TN = Et-Rt

- الاحتياج اكبر من رأس المال العامل ($BFRG < FR$) فإن الخزينة $TN > 0$ وهنا المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابته لتغطية رأس المال العامل وهو ما يطرح مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة البديلة الضائعة، لذلك يتوجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.
- رأس المال العامل الاجمالي ($FRng < 0$) سالب يعني أن المؤسسة ليس لها القدرة على تمويل استثماراتها بإستخدام مواردها ويمكن معالجة هذا المشكل عن طريق الحصول على قروض طويلة الأجل أو الرفع من رأس المال أو التنازل عن الاستثمارات
- وهذا يعني أن رأس المال العامل الصافي لم يغطي الاحتياج في رأس لمال العامل . ويمكن حل هذا المشكل عن طريق خفض الاحتياج من رأس المال العامل من خلال التفاوض مع الموردين من أجل الحصول على مهلة أطول للتسديد أو التخفيض من المخزونات أو التفاوض مع العملاء لمنح مدة أقصر للحصول .
- وهذا يعني أن المؤسسة غطت موارد خزينتها بواسطة استخدامات خزينتها.

بالنسبة لسنة 2015:

- نلاحظ ايضا أن رأس المال العامل الإجمالي سالب (-532745931)، ما يعني أن المؤسسة مازالت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، حيث يتطلب الأمر القيام بإجراءات من أجل تحقيق التوازن المالي. والمتمثلة في:
- رفع رأس المال العامل الوظيفي عن طريق الحصول على قروض طويلة الأجل أو الرفع من رأس المال أو التنازل عن الاستثمارات.
- الاحتياج اكبر من رأس المال العامل ($BFRG < FR$) فإن الخزينة $TN > 0$ وهنا المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابته لتغطية رأس المال العامل. وهنا يتوجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.
- رأس المال العامل الاجمالي ($FRng < 0$) سالب يعني أن المؤسسة ليس لها القدرة على تمويل استثماراتها بإستخدام مواردها ووهذا ما يمكن معالجته هذا عن طريق الحصول التنازل عن الاستثمارات .

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لمؤسسة والي للأشغال العمومية

- $FRng > BFRg$ وهذا يعني أن رأس المال العامل الصافي لم يغطي الاحتياج في رأس لمال العامل . ويمكن معالجته من خلال التفاوض مع الموردين من أجل الحصول على مهلة أطول للتسديد أو التخفيض من المخزونات أو التفاوض مع العملاء لمنح مدة أقصر للتحويل .
- $TN > 0$ وهذا يعني أن المؤسسة غطت موارد خزنتها بواسطة استخدامات خزنتها.

المطلب الثاني : التشخيص المالي باستخدام النسب المالية

سيتم حساب مختلف النسب المالية والتعليق عليها:

أولاً : نسب الهيكل المالي :

$$1 - \text{نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة} + BFRex}$$

نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة 2015	نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة 2014
$0.52 = \frac{988910459}{391456229 + 1521656390}$	$0.48 = \frac{857226915}{475577809 + 1288476030}$

التعليق :

نلاحظ أن نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة أقل من 1 خلال الدورتين 2014 ($0.48 < 1$) و 2015 ($0/58 < 1$) وهذا يعني أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي لهذه المؤسسة سالب و أنها لا تمول جميع استخداماتها بواسطة الموارد الدائمة بل هناك جزء يمول بواسطة مصادر تمويل دورية .

$$2 - \text{نسبة الإستدانة المالية} : \frac{\text{الديون المالية} + \text{الموارد الخزينة}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

نسبة الإستدانة المالية 2015	نسبة الإستدانة المالية 2014
$0.99 = \frac{980632818}{988910459}$	$1.05 = \frac{904675521}{857226915}$

التعليق : النسبة ليست جيدة بالنسبة لسنة 2014 حيث قدرت ب(1.05) وهي تشير إلى مديونية كبيرة، وهو ما يعني ان المؤسسة ليس لها استقلالية في اتخاذ قراراتها المالية من جهة ومن جهة أخرى ليس لها القدرة على طلب المزيد من القروض.

اما بالنسبة لسنة 2015 فان النسبة انخفضت حيث قدرت ب(0.99) لكنها مازالت تشير الى مديونية كبيرة، وعدم استقلالية المؤسسة في اتخاذ قراراتها المالية.

ثانيا : نسب السيولة :

$$1- \text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الإستخدامات الجارية}}{\text{الموارد الجارية}}$$

نسبة السيولة العامة 2015	نسبة السيولة العامة 2014
$0.64 = \frac{943020940}{1475766871}$	$0.68 = \frac{945481284}{137670399}$

• التعليق : هنا الإستخدامات الجارية لا تغطي جميع الموارد الجارية بل جزء منها فقط حيث نسبة السيولة العامة لم تتجاوز 1 حيث قدرت سنة 2014 ($0.68 < 1$) و 2015 ($0.64 < 1$) وهذا يعني انها حققت رأس مال صافي سالب وأنه لها هامش أمن مالي ضعيف

$$2- \text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الإستخدامات الجارية- المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

نسبة السيولة العامة 2015	نسبة السيولة العامة 2014
$0.38 = \frac{373533837 - 943020940}{1475766871}$	$0.37 = \frac{433312568 - 945481284}{1376730399}$

التعليق : نسبة السيولة السريعة قياسية حيث إنحصرت في المجال 0.3 و 0.5 فقدرت سنة 2014 بـ 0.37 و 2015 بـ 0.38 وهي مؤشر يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بنسبة 38% بواسطة متاحات نقدية والإستخدامات سريعة التحويل.

$$3- \text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{إستخدامات الخزينة}}{\text{الموارد الجارية}}$$

نسبة السيولة الجاهزة 2015	نسبة السيولة الجاهزة 2014
$0.07 = \frac{112512216}{1475766871}$	$0.03 = \frac{46927938}{1376730399}$

التعليق : نسبة السيولة الجاهزة ضعيفة جدا وتشير إلى أن المؤسسة ليس بمقدورها سوى التسديد الفوري لنسبة 3 % من ديونها الجارية لسنة 2014 ولنسبة 7% من ديونها الجارية لسنة 2015 ، في حين من المفروض ان تكون النسبة 20% او 30%

ثالثا : نسب النشاط

$$-1 \quad \text{مدة الإحتياج ر.ع.أ.} = \frac{\text{BFReX}}{\text{رقم الأعمال}} \times 360$$

مدة الإحتياج ر.ع. إ 2015	مدة الإحتياج ر.ع. إ 2014
$360 \times \frac{391456229}{1245012223} = 113.19$ يوم	$360 \times \frac{475577809}{1441412191} = 118.77$ يوم

التعليق : يدل هذا المعدل على ان الإحتياج الأساسي في المؤسسة هو الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال و ان الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال لايمثل سوى 118 يوم سنة 2014 و 113 سنة 2015 وهذا الإنخفاض في المعدل في هذه الفترة يعني التخفيض في مدة التخزين والتخفيض في مهلة التحصيل للزبائن ب 5 أيام .

$$-2 \quad \text{معدل دوران المخزونات: بالنسبة البضاعة / المواد الأولية} = \frac{\text{تكلفة شراء المواد الأولية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

معدل دوران المخزون 2015	معدل دوران المخزون 2014
$0,925 = \frac{373533836}{403423202}$	$1,055 = \frac{433312568}{410556867}$

$$\text{متوسط المخزون}^* 2014 = \frac{2}{(387801166 + 433312568)} = 410556867$$

$$\text{متوسط المخزون} 2015 = \frac{2}{(433312568 + 373533836)} = 403423202$$

* متوسط المخزون يتم حسابه كالتالي: (مخزون أول المدة+مخزون آخر المدة)/2

-التعليق على معدل دوران المخزون:

يعني ان المؤسسة لها فترة تخزين قدرها 1 يوم سنة 2014، وكذا سنة 2015 أي أنها تحتاج إلى حوالي 1 يوم من أجل تصريف مخزون بضاعتها خلال سنة 2014 و 2015

مدة دوران المخزون = 360 / معدل دوران المخزون

مدة دوران المخزون 2014 = 360 / 1.055 = 341 يوم

مدة دوران المخزون 2015 = 360 / 0.925 = 389 يوم

-التعليق على مدة دوران المخزون :

يشير هذا المعدل إلى أن المؤسسة لها عدد مرات دوران مخزون بضاعة قدره 341 مرة خلال سنة 2014 و 389 مرة خلال سنة 2015 .

$$3- \text{مدة التحصيل من الزبائن} = \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال السنوي (الأجل)}} \times 360$$

مدة التحصيل من الزبائن 2015	مدة التحصيل من الزبائن 2014
$360 \times \frac{418330748}{1245012223} = 120,96$ يوم	$360 \times \frac{426494386}{1441412191} = 106,51$ يوم

التعليق :

- تحتاج المؤسسة إلى 106 يوم من أجل ترصيد ديون عملائها لسنة 2014
- وتحتاج المؤسسة إلى 120 يوم من أجل ترصيد ديون عملائها في سنة 2015

أي أن هذه المدة تزايدت من سنة 2014 إلى سنة 2015 بـ 14 يوم.

$$\bullet \text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{رقم الأعمال السنوي (الأجل)}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$$

معدل دوران الحسابات المدينة 2015	معدل دوران الحسابات المدينة 2014
$2,97 = \frac{1245012223}{418330748} =$	$3,37 = \frac{1441412191}{426494386} =$

التعليق : وهذا يعني ان المؤسسة تحول حسابات الزبائن إلى نقدية في المتوسط 3 مرات خلال سنة 2014 و وكذا بالنسبة الى سنة 2015

$$-4 \quad \text{مدة التسديد للموردين} = \frac{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية الأجلة}} \times 360$$

مدة التسديد للموردين 2015	مدة التسديد للموردين 2014
$360 \times \frac{400787786}{373533836} =$	$360 \times \frac{390845083}{433312568} =$
$= 386.2 \text{ يوم}$	$= 324,7 \text{ يوم}$

التعليق :

- تستفيد المؤسسة من فترة تقدر بـ 324 يوم قبل ان تسدد مشترياتها الآجلة لصالح مورديها سنة 2014 ، كما تستفيد من فترة قدرها 386 يوم بالنسبة لسنة 2015
- أي ان هذه النسبة تزايدت من سنة 2014 الى سنة 2015 بـ 24 يوم

$$-5 \quad \text{معدل دوران حسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات السنوية الأجلة}}{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}}$$

معدل دوران الحسابات الدائنة 2015	معدل دوران الحسابات الدائنة 2014
$\frac{373533836}{400787786} =$	$\frac{433312568}{390845083} =$
$0.93 =$	$1.10 =$

التعليق :

وهو ما يعني أن المؤسسة تدفع مشترياتها على الحساب في المتوسط (1) مرة خلال السنة بالنسبة 2014 وكذا بالنسبة لسنة 2015 أي ان هذه النسبة شبه ثابتة خلال فترة الدراسة.

رابعاً : نسب الربحية

$$1- \text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

نسبة المردودية التجارية 2014	نسبة المردودية التجارية 2015
$3.79\% = 100 \times \frac{54712905}{1441412191} =$	$3.97\% = 100 \times \frac{49528633}{1245012223} =$

التعليق :

تحقق المؤسسة صافي هامش ربح قدره 0.0379 دج عن كل 1 دج من المبيعات سنة 2014 أم في سنة 2015 فتحقق هامش ربح قدره 0.0397 دج عن كل 1 دج من المبيعات.

$$2- \text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

نسبة المردودية المالية 2014	نسبة المردودية المالية 2015
$6.38\% = 100 \times \frac{54712905}{857226915} =$	$5.00\% = 100 \times \frac{49528633}{988910459} =$

التعليق :

يعني أن كل 1 دج دفعه المساهمون في رأس المال المؤسسة نتج عنه ربح قدره 0.0638 سنة 2014

ويعني أن كل 1 دج دفعه المساهمون في رأس المال المؤسسة نتج عنه ربح قدره 0.0500 سنة 2015

وهنا يلاحظ ان النسبة إنخفضت بحوالي 1.5% من سنة 2014 الى سنة 2015

اي ان المؤسسة تحقق عائدا على حقوق الملكية قدره 6,38% سنة 2014 و 5% سنة 2015

$$3- \text{معدل المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الإستخدامات}} \times 100$$

معدل المردودية الاقتصادية 2014	معدل المردودية الاقتصادية 2015
$2,44=100 \times \frac{54712905}{2233957314} =$	$2,009 = 100 \times \frac{49528633}{2464677330} =$

التعليق :

تحقق المؤسسة عائد على الأصول قدره 2% و هو مايعني أن كل 1 دج موظف في إستخدامات المؤسسة نتج عنه ربح قدره 0.0244 سنة 2014 و 0.0200 سنة 2015

المطلب الثالث : التشخيص المالي وجدول حساب النتائج

لدينا جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة و حسب الوظيفة كما هو موضح في الجدولين التاليين:

1. جدول حساب النتائج حسب الطبيعة وهو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم 10: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة محل الدراسة

الرقم	البيان	2014		2015	
		مدین	الدائن	مدین	دائن
70	رقم الأعمال		1441412191		1245012223
71	تغير مخزونات المنتجات المصنعة وقييد	56683300		14395561	
72	الصنع				
74	الانتاج المثبت				
	إعانات الاستغلال				
T4	إنتاج السنة المالية (1)		1384728891		1230616662
60	المشتريات المستهلكة	996824910		872036394	
61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	97028131		80821249	
T5	إستهلاك السنة المالية (2)	1093853041		952857643	
T15	القيمة المضافة للإستغلال (2-1=3)		290875850		277759019
63	أعباء المستخدمين	142501706		135933432	
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	9775101		8288696	
T6	الفائض الإجمال عن الاستغلال (4)		138599043		133536891
75	الإيرادات العملية الأخرى		3642477	1908246	
65	الأعباء العملية الأخرى	2855734		1300000	
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	84651646		82154912	
78	الإسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات				
T7	النتيجة العملية (5)		54734140		51990225
76	الإيرادات المالية				
66	الأعباء المالية	21235		2461594	
T8	النتيجة المالية (6)	21235		2461594	
T9	النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5=7)		54712905		49528631
695	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية				
692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية				
T10	مجموع منتجات الأنشطة العادية				
T11	مجموع أعباء الأنشطة العادية				
T12	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)		54712905		49528631
77	العناصر غير العادية - الإيرادات				
67	العناصر غير العادية - الأعباء				
T13	النتيجة غير العادية (9)				
T14	النتيجة الصافية للسنة المالية		54712905		49528631

المصدر: من اعداد الطالبة

2. جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

الجدول رقم 11: جدول حساب النتائج حسب الوظيفة للمؤسسة محل الدراسة

2015		2014		البيان
دائن	مدين	دائن	مدين	
1441412191	1302813148	1245012223	1111475332	رقم الأعمال تكلفة المبيعات
138599043		133536891		هامش الربح الإجمالي
3642477		1908246		إيرادات أخرى عملياتية
			-	التكاليف التجارية
			-	الأعباء الإدارية
	2855734		1300000	أعباء أخرى عملياتية
	84651646		82154912	مخصصات الإهلاكات
54734140		51990225		النتيجة العملياتية
				الإيرادات المالية
	21235		2461594	الأعباء المالية
	21235		2461594	النتيجة المالية
54712905		49528631		النتيجة العادية قبل الضرائب
			-	الضرائب المستحقة على النتيجة
			-	العادية
				تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة
				العادية
54712905		49528631		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			-	الاعباء غير العادية
			-	الإيرادات غير العادية
54712905		49528631		النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: اعداد الطالب

3. دراسة المردودية وتحليل الأرصدة الوسيطة

1- دراسة المردودية:

$$\bullet \text{ المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{C.A}}$$

المردودية التجارية 2015	المردودية التجارية 2014
$\frac{49528631}{952857643} = 0.05$	$\frac{54712905}{1093853041} = 0.05$

$$\bullet \text{ المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{مجموع الاصول}}$$

المردودية الاقتصادية 2015	المردودية الاقتصادية 2014
$\frac{133536891}{2464677330} = 0.05$	$\frac{138599043}{2233957314} = 0.06$

التعليق:

حققت المؤسسة نسبة مردودية اقتصادية قدرت ب(6%) سنة 2014 وهي تعني ان الاصول الاقتصادية المستثمرة ساهمت بنسبة(6%) في تحقيق نتيجة الاستغلال ونلاحظ ان هذه النسبة انخفضت بالنسبة لسنة 2015 حيث قدرت ب (5%).

$$\bullet \text{ المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

المردودية المالية 2015	المردودية المالية 2014
$\frac{49528631}{988910459} = 0.05$	$\frac{54712905}{857226915} = 0.06$

التعليق:

حققت المؤسسة نسبة مردودية مالية قدرت ب (6%) سنة 2014 وهي تعني ان الاموال الخاصة ساهمت في الربح الصافي المحقق بنسبة (6%) كما نلاحظ ان هذه النسبة انخفضت بالنسبة لسنة 2015 حيث قدرت ب(5%).

2- تحليل الارصدة الوسيطة:

اولا : هامش ربح الإجمالي:

هامش ربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة شراء البضائع

هامش الربح الإجمالي (2014) = 1441412191 - 1302813148 = 138599043 دج

هامش الربح الإجمالي (2015) = 1245012223 - 1111475332 = 133536891 دج

التعليق :

يعني ان للمؤسسة القدرة على التفاوض مع الجهتين سواء مع المورد بتخفيض أسعار الشراء أو مع العميل بتعظيم أسعار البيع. ففي سنة 2014 بلغ هامش الربح الإجمالي للمؤسسة 138596043 دج و الذي إنخفض في السنة الموالية (2015) إلى 133536891 دج

ثانيا : القيمة المضافة للإستغلال :

القيمة المضافة للإستغلال = (70/ح + 72/ح + 73/ح + 74/ح) - (60/ح + 61/ح + 62/ح)

القيمة المضافة للإستغلال (2014) = (1441412191 + (-56683300)) - (97028131 + 996824910)

290875850 دج =

القيمة المضافة للإستغلال (2015) = (1245012223 + (-14395561)) - (80821249 + 872036394)

277759019 دج =

• التعليق :

نلاحظ أن المؤسسة قدمت قيمة إضافية من خلال نشاطها الأساسي قدرها 290875850 دج

سنة 2014 وانخفضت هذه القيمة في السنة الموالية حيث قدرت بـ 277759019 دج

كما يساعد رصيد القيمة المضافة على تحليل مختلف الوضعيات المالية ومن بينها :

1. قياس نمو المؤسسة وذلك بالإعتماد العلاقة التالية $C^{***} = (V_{AO}^* - V_{AO}^{**}) / V_{AO}$

$$C = (277759019 - 290875850) / 2900875850 = 0.04$$

ثالثا : الفائض الإجمالي للإستغلال Ebex

فائض الإستغلال الإجمالي = القيمة المضافة للإستغلال - د/63 - د/64

$$9775101-142501706 -290875850 = \text{فائض الاستغلال الإجمالي (2014)} \\ = 138599043 \text{ دج}$$

$$8288696-1353933432-277759019 = \text{فائض الاستغلال الإجمالي (2015)} \\ = 133536891 \text{ دج}$$

- يمثل Ebex الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة و الذي قدر بـ 138599043 دج سنة 2014 و 133536891 دج سنة 2015 أي انه إنخفض في السنة الأخيرة.

رابعا : النتيجة العملياتية R_0

$$R_0 = \text{فائض الإجمالي للإستغلال} + \text{د/75} - \text{د/65} - \text{د/68} + \text{د/78}$$

$$R_0(2014) = 138599043 + 3642477 - 2855734 - 84651646 + 54734110 = 54734110 \text{ دج}$$

$$R_0(2015) = 133536891 + 1908216 - 1300000 - 82154912 + 51990225 = 51990225 \text{ دج}$$

- تعبر هذه النتيجة عن قدرة المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة و أيضا تعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكيل النتيجة الصافية و التي قدرت بـ 54734140 دج سنة 2014 و إنخفضت سنة 2015 إلى 51990225 دج

خامسا : النتيجة المالية

$$\text{النتيجة المالية} = \text{د/76} - \text{د/66}$$

$$\text{النتيجة المالية (2014)} = 21235 - 0$$

$$= -21235 \text{ دج}$$

$$2461594 - 0 =_{(2015)} \text{النتيجة المالية}$$

$$= -2461594 \text{ دج}$$

- تعبر عن النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات التي تم القيام بها فهي الفرق بين الإيرادات و الأعباء المالية و التي قدرت بـ 21235- دج سنة 2014 و -2461594- دج سنة 2015 وهنا يعني أن أعباء المؤسسة أكبر من إيراداتها خلال السنتين.

سادسا : النتيجة العادية قبل الضريبة

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة} = \text{النتيجة العملياتية} + \text{النتيجة المالية}$$

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة}_{(2014)} = 5734140 + (-21235) = 54712905 \text{ دج}$$

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة}_{(2015)} = 51990225 - 2461594 = 49528631 \text{ دج}$$

سابعا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضريبة} - \text{د/د (695 أو 698) - د/د (692 أو 693)}$$

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية}_{(2014)} = 5471295 - 0 = 5471295 \text{ دج}$$

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية}_{(2015)} = 49528631 - 0 = 49528631 \text{ دج}$$

- تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية و الضرائب المؤجلة بحق النتائج العادية و قدرت هذه النتيجة بـ 54712905 دج سنة 2014 و بـ

$$49528631 \text{ دج سنة 2015}$$

ثامنا : النتيجة غير العادية

$$\text{النتيجة غير العادية} = \text{د/د 77} - \text{د/د 67}$$

النتيجة غير العادية (2014) = 0-0-0

النتيجة غير العادية (2015) = 0-0-0

تاسعا : نتيجة السنة المالية الصافية

نتيجة السنة المالية الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

نتيجة السنة المالية الصافية (2014) = 0+54712905 = 54712905 دج

نتيجة السنة المالية الصافية (2015) = 0+49528631 = 49528631 دج

هذه النتيجة تعبر عن إجمالي النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة غير العادية والتي قدرت سنة

2014 بـ 5471295 دج و سنة 2015 بـ 4952831 دج

المطلب الرابع : التشخيص المالي من خلال جدول التمويل

أولا : إعداد جدول التمويل من الأعلى ومن الأسفل

من خلال الميزانية المحاسبية والجدولين التاليين سنقوم بدراسة الذمة المالية والتوازن المالي خلال الدورة

N (2015) للمؤسسة محل دراسة

الجدول رقم 12 : جدول الإستثمارات للدورة N :

القيمة الإجمالية عن الإقفال	التنازل	الحياسة	القيمة الإجمالية عن الإفتتاح	
	10046153	190342467.31		استثمارات مادية
	186320987	174205032.82		استثمارات مالية

المصدر : من اعداد الطالبة

الجدول رقم 13: جدول الإهلاكات للدورة N:

الاهلاك المتراكم عند الاقفال	انخفاض مخصصات الاهلاك	ارتفاع مخصصات الاهلاك	الاهلاك المتراكم عند الافتتاح	
	80000000	162141412.55		استثمارات مادية استثمارات مالية

المصدر: من اعداد الطالبة

1. حساب القدرة على التمويل الذاتي : CAF

النتيجة الصافية R.N=49528633

+ مخصصات الإهلاكات + المؤونات D.A.P=162141412.55

_الإسترجاع في خسائر القيمة والمؤونات R.A.P=0

+ ق.م.ص للتثبيات المتنازل عنها (10046153-80000000)+(186320987-0) V.N.C=

-سعر التنازل للتثبيات المتنازل عنها P.C=0

-قسط محول من إعانات الإستثمار لنتيجة الدورة Sub=0

C.A.F=131670045.6

2. حساب الأرباح الموزعة لدورة (N)

الأرباح الموزعة= النتيجة الصافية (N-1) - الإرتفاع في الإحتياطات

=0-54712905

=54712905

3. حساب الديون المالية الجديدة لدورة N

الديون خلال الدورة N = الديون خلال الدورة (N-1) + الديون الجديدة - تسديدات الديون = 0

4. حساب الرفع في رأس المال = رأس المال (N) - رأس المال (N-1)

5. جدول التمويل من الأعلى :

الجدول رقم 14: جدول التمويل من الاعلى للمؤسسة محل الدراسة

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
131670045.6	القدرة على التمويل الذاتي التنازل عن التثبيات - معنوية	54712905	توزيع الأرباح حيازة التثبيات - معنوية
10046153	- مادية	190342467.31	- مادية
186320987	- مالية	174205032.82	- مالية
	الحصول على قروض جديدة الرفع من رأس المال	10273596	تسديد القروض انخفاض رأس المال
328037185	مجموع الموارد	419260405.1	مجموع الاستخدامات
-101496816	التغير في رأس المال العامل FRF Δ (استخدام صافي)		

المصدر: اعداد الطالبة

6. حساب التغيرات لعناصر الإستخدامات و الموارد الجارية

- التغير في عناصر الإستغلال = التغير في إستخدامات الإستغلال - التغير في موارد الإستغلال
- التغير في العناصر خارج الإستغلال = تغير في إستخدامات خارج الإستغلال - التغير في موارد خارج الإستغلال
- تغيرات الخزينة = التغير في إستخدامات الخزينة - التغير في موارد الخزينة
- تغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي = التغير في عناصر الإستغلال + التغير في عناصر خارج الإستغلال + تغيرات الخزينة
- وهذا ما سيطبق في الجدول الموالي:

7. جدول التمويل من الأسفل :

الجدول رقم 15: جدول التمويل من الاسفل للمؤسسة محل الدراسة

التغيرات في رأس المال العمل الصافي الإجمالي $\Delta FRng$			
الرصيد (1) + (2) = (3)	الموارد (2)	الاستخدام (1)	
	9942703	-74178877	التغير في عناصر الاستغلال التغير في استخدامات الاستغلال التغير في موارد الاستغلال
-84121580			$A \Delta BFRex$
	89093769	6134255	التغير في عناصر خارج الاستغلال التغير في استخدامات خارج الاستغلال التغير في موارد خارج الاستغلال
-82959514			$B \Delta BFRhex$
-167081094			$A+B=C$
	0	65584278	تغيرات الخزينة التغير في استخدامات الخزينة التغير في موارد الخزينة
65584278			$D \Delta Tng$
-101496816			$C+D \Delta FRng$

المصدر: اعداد الطالبة

ثانيا : تشخيص وضعية المؤسسة من خلال جدول التمويل

- 1- تغير رأس المال العامل الإجمالي سالب (-101496816) يعني ان FRng لسنة 2014 أكبر من FRng لسنة 2015، وهذا الإنخفاض يكون سببه هو عملية شراء التثبيات الجديدة ، وتعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة لأنها تؤثر على الوضعية المالية لها حيث لا يكون في مقدورها موجهة إحتياجاتها المالية المستقبلية
- 2- تغير إحتياجات رأس المال العامل سالب (-1670801094) يعني أن إحتياجات الدورة لميزانية السنة 2015 أقل من إحتياجات السنة 2014، وقد يكون السبب قيام المؤسسة بتحصيل مستحقاتها من الغير بأسرع وقت من أجل تسديد إلتزاماتها في الوقت المحدد
- 3- تغير الخزينة موجب (655842278) وهو يعني ان التغير في رأس المال العامل أكبر من التغير في إحتياجات رأس المال العامل لذلك يكون $TN \Delta$ موجب وهي حالة جيدة للمؤسسة ، وقد يكون ذلك بسبب الزيادة في القيم المتاحة والنقص في قيمة التسبيقات البنكية.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الجوانب المتعلقة بكيفية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة وهذا بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية لبحثنا.

حيث تم تناول مايلي:

_التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

_التشخيص المالي للوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

ومن خلال ماتم التطرق اليه في هذا الفصل تم التوصل الى النتائج التالية:

- للتشخيص المالي دور كبير على الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة وهذا ماتم التوصل اليه بعد القيام بتحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مختلف اساليب وادوات التشخيص المالي.
- اعتماد المؤسسة محل الدراسة على التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها وتحقيق اهدافها.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

بعد ان تم التطرق في الجانب النظري لاهم المفاهيم المرتبطة بالتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة(والي للاشغال العمومية الطرق والبناء،الري)، وبعد التطرق في الجانب التطبيقي الى تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من ميدان الدراسة من اجل اختبار الفرضيات ومن ثم الاجابة على الاشكالية وفي الختام التطرق الى نتائج الدراسة وتقديم مجموعة من المواضيع كآفاق للدراسة.

اولا: نتائج الدراسة

تم تقسيم النتائج المتحصل عليها الى قسمين: قسم خصص للنتائج المستوحاة من الجانب النظري لهذه الدراسة، اما القسم الثاني فقد خصص لنتائج الدراسة الميدانية، وفي ما يلي سنحاول تلخيص هذه النتائج في نقاط مختصرة كما يلي:

النتائج النظرية:

- المؤسسة كيان إقتصادي مستقل ماليا ، يقوم بالتنسيق بين مجموعة من الوسائل المادية وغير المادية وموارد بشرية وذلك من أجل إنتاج ، وبيع السلع أو الخدمات ،وتهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق الربح من خلال القيام بعبء وظائف أهمها الوظيفة المالية، الإنتاجية والتسويقية.
- التشخيص المالي له دور كبير على المؤسسة الاقتصادية حيث يقوم بتحليل الوضع المالي للمؤسسة و الكشف عن نقاط القوة والضعف لها، كما يساعد على إتخاذ القرارات وذلك وفق الأدوات والأساليب والتقنيات المستخدمة في التشخيص المالي.
- للتشخيص المالي دور كبير على الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة وهذا ما تم التوصل اليه بعد القيام بتحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مختلف اساليب وادوات التشخيص المالي.
- اعتماد المؤسسة محل الدراسة على التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها وتحقيق اهدافها.

نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة والي للاشغال العمومية (الطرق والبناء،الري) بمدينة بوسعادة، تم اختبار الفرضيات التالية:

خاتمة عامة

اختبار الفرضيات:

- مما سبق نستنتج أن الفرضية التي تنص على ان (التشخيص المالي لا يؤثر على اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف في المؤسسة الاقتصادية.) هي فرضية غير صحيحة وذلك من خلال ما تم التعرض له في الفصل الأول،
أما الفرضية الثانية(أدوات التشخيص المالي تساعد على تحليل وتقييم الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.) هي فرضية صحيحة وذلك من خلال ما تم تطرق إليه في الفصل الثاني،
وبالنسبة للفرضية الثالثة(للتشخيص المالي دور كبير على الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة)، هي فرضية صحيحة وذلك من خلال ماتم التوصل اليه من نتائج الدراسة الميدانية.

ثانيا: الاقتراحات:

انطلاقاً من النتائج السالفة الذكر يمكن أن تقدم جملة من الاقتراحات الضرورية؛ تتمثل هذه الاقتراحات في النقاط التالية:
- نشر الوعي باهمية ودور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية من خلال ابراز ما له من فوائد ومزايا من اجل تحسين الوضع المالي للمؤسسة واكتشاف المشاكل واقتراح الحلول الملائمة.
- يجب الاعتماد على ادوات التشخيص المالي من اجل تحليل الوضعية المالية بدقة الذي يساعد على معرفة اسباب كل مشكل وايجاد الاختلالات ومحاولة معالجتها.
- ضرورة الاعتماد على التشخيص المالي لاتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الاهداف المسطرة على مستوى كل المؤسسات الجزائرية.

ثالثا: آفاق الدراسة:

أثناء القيام بإشكالية البحث تبينت بعض التساؤلات التي يمكن أن تكون موضوع بحوث مستقبلية في هذا المجال وهي:
- دور التشخيص المالي في فعالية الجدولة الاقتصادية للمؤسسات.
- دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات.
- دور التشخيص المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- 1- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الجزء الاول، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011
- 2- الياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي:الإدارة المالية ، الجزء الثاني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2011
- 3- امين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي: لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006
- 4- بلعور سليمان، التسيير المالي:محاضرات وتطبيقات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2015
- 5- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012
- 6- ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الاولى، 1998
- 7- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر،2010

2-مطبوعات:

- 1- بلقاسم سعودي ، دروس في مقياس التشخيص المالي السنة الأولى ماستر ، تخصص الإدارة المالية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2015-2016
- 2- لحسن دردوري ، دروس التشخيص المالي ، السنة الأولى ماستر ، تخصص مالية وحاكميه المؤسسة ومالية وإقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2014-2015
- 3- ربيع بوصبع، دروس مدخل للتسيير المالي والموازني، السنة الثالثة محاسبة وضرائب، جامعة حمة لخضر، الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2014-2015

3-الجرائد:

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 ، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009

الملاحق

ملحق 01

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 2 8 0 5 6 2 9 0 7 4 5

Désignation de l'entreprise: SARL EOAT PRHB

Activité: Trav.Pub.Routes Hydraulique et Batiments

Adresse: Nlle Zone Urbaine n° 01,BP2232 M'sila

Exercice clos le

31/12/14

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2014			2013
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	270 000	40 850	229 150	242 650
Immobilisations corporelles				
Terrains	76 001 000		76 001 000	76 001 000
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	1 138 918 834	674 319 496	464 599 337	452 773 190
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	73 286 196		73 286 196	110 375 278
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	1 288 476 030	674 360 346	614 115 684	639 392 119
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	433 312 568		433 312 568	387 801 166
Créances et emplois assimilés				
Clients	426 494 383	86	426 494 383	272 382 447
Autres débiteurs	32 130 454		32 130 454	31 833 480
Impôts et assimilés	6 615 938		6 615 938	17 814 869
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	46 927 938	34	46 927 938	27 045 869
TOTAL ACTIF COURANT	945 481 283		945 481 283	736 877 833
TOTAL GENERAL ACTIF	2 233 957 314	674 360 346	1 559 596 968	1 376 269 953

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 2 8 0 5 6 2 9 0 7 4 5

Désignation de l'entreprise: SARL EOAT PRHB

Activité: Trav.Pub.Routes Hydraulique et Batiments

Adresse: Nlle Zone Urbaine n° 01,BP2232 M'sila

Exercice clos le

31/12/14

BILAN (PASSIF)

	2014	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	41 000 000	41 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	10 783 702	10 783 702
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	54 712 905	35 986 283
Autres capitaux propres - Report à nouveau	76 369 960	40 383 676
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	182 866 569	128 153 663
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	390 845 083	308 491 596
Impôts	81 209 795	75 935 636
Autres dettes	904 675 519	863 689 056
Trésorerie passif		
TOTAL III	1 376 730 398	1 248 116 289
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	1 559 596 968	1 376 269 953

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Désignation de l'entreprise: **SARL EOAT PRHB**

Activité: **Trav.Pub.Routes Hydraulique et Batiments**

Adresse: **Nlle Zone Urbaine n° 01,BP2232 M'sila**

Exercice du **01/01/14** au **31/12/14**

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués	1 431 107 636		1 144 286 483
	Prestations de services	10 304 555		1 718 461
	Vente de travaux			
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		1 441 412 191		1 146 004 945
Production stockée ou déstockée	56 683 300			286 169 900
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		1 384 728 891		1 432 174 845
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	727 449 662		853 274 687	
Autres approvisionnements	259 858 946		138 993 420	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	114 042		28 000	
Autres consommations	9 402 260		6 433 503	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations	62 839 512		78 416 742
	Entretien, réparations et maintenance	1 877 470		1 949 610
	Primes d'assurances	7 185 281		6 901 120
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 103 261		1 575 946
	Publicité	31 000		650 064
Déplacements, missions et réceptions	20 464 342		16 455 980	
Autres services	3 527 260		2 443 272	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	1 093 853 040		1 107 122 348	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		290 875 850		325 052 496

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 2 8 0 5 6 2 9 0 7 4 5

Désignation de l'entreprise: SARL EOAT PRHB

Activité: Trav.Pub.Routes Hydraulique et Batiments

Adresse: Nlle Zone Urbaine n° 01,BP2232 M'sila

Exercice du 01/01/14 au 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	142 501 706		128 484 957	
Impôts et taxes et versements assimilés	9 775 101		8 807 990	
IV-Excédent brut d'exploitation		138 599 043		187 759 548
Autres produits opérationnels		3 642 477		1 846 229
Autres charges opérationnelles	2 855 733		2 000 366	
Dotations aux amortissements	84 651 646		151 619 127	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		54 734 140		35 986 283
Produits financiers				
Charges financières	21 234			
VI-Résultat financier	21 234			
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		54 712 905		35 986 283
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		54 712 905		35 986 283

(*) A détailler sur état annexe à joindre

ملحق 02

Désignation de l'entreprise: **SARL EOAT PRHB**

Activité: **Trav.Pub.Routes Hydraulique et Batiments**

Adresse: **Nlle Zone Urbaine n° 01,BP2232 M'sila**

Exercice clos le

31/12/15

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2015			2014
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	270 000	54 350	215 650	229 150
Immobilisations corporelles				
Terrains	76 001 000		76 001 000	76 001 000
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	1 319 215 148	756 460 908	562 754 239	464 599 337
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	126 170 242		126 170 242	73 286 196
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	1 521 656 390	756 515 258	765 141 131	614 115 684
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	373 533 836		373 533 836	433 312 568
Créances et emplois assimilés				
Clients	418 330 748		418 330 748	426 494 383
Autres débiteurs	38 264 709		38 264 709	32 130 454
Impôts et assimilés	379 430		379 430	6 615 938
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	112 512 216		112 512 216	46 927 938
TOTAL ACTIF COURANT	943 020 940		943 020 940	945 481 283
TOTAL GENERAL ACTIF	2 464 677 331	756 515 258	1 708 162 072	1 559 596 968

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 2 8 0 5 6 2 9 0 7 4 5

Désignation de l'entreprise: SARL EOAT PRHB

Activité: Trav.Pub.Routes Hydraulique et Batiments

Adresse: Nlle Zone Urbaine n° 01,BP2232 M'sila

Exercice clos le

31/12/15

BILAN (PASSIF)

	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	41 000 000	41 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	10 783 702	10 783 702
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	49 528 631	54 712 905
Autres capitaux propres - Report à nouveau	131 082 866	76 369 960
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	232 395 201	182 866 569
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	400 787 785	390 845 083
Impôts	94 346 267	81 209 795
Autres dettes	980 632 818	904 675 519
Trésorerie passif		
TOTAL III	1 475 766 871	1 376 730 398
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	1 708 162 072	1 559 596 968

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Désignation de l'entreprise: **SARL EOAT PRHB**

Activité: **Trav.Pub.Routes Hydraulique et Batiments**

Adresse: **Nlle Zone Urbaine n° 01,BP2232 M'sila**

Exercice du **01/01/15** au **31/12/15**

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués	1 244 846 323		1 431 107 636
	Prestations de services	165 900		10 304 555
	Vente de travaux			
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		1 245 012 223		1 441 412 191
Production stockée ou déstockée	14 395 561		56 683 300	
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		1 230 616 662		1 384 728 891
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	522 799 984		727 449 662	
Autres approvisionnements	338 975 005		259 858 946	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services			114 042	
Autres consommations	10 261 405		9 402 260	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations	28 898 446		62 839 512
	Entretien, réparations et maintenance	6 976 352		1 877 470
	Primes d'assurances	7 420 251		7 185 281
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	904 186		1 103 261
	Publicité	140 000		31 000
	Déplacements, missions et réceptions	32 620 222		20 464 342
Autres services	3 861 787		3 527 260	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	952 857 643		1 093 853 040	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		277 759 019		290 875 850

../.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 2 8 0 5 6 2 9 0 7 4 5

Désignation de l'entreprise: SARL EOAT PRHB

Activité: Trav.Pub.Routes Hydraulique et Batiments

Adresse: Nlle Zone Urbaine n° 01,BP2232 M'sila

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	135 933 432		142 501 706	
Impôts et taxes et versements assimilés	8 288 695		9 775 101	
IV-Excédent brut d'exploitation		133 536 891		138 599 043
Autres produits opérationnels		1 908 246		3 642 477
Autres charges opérationnelles	1 300 000		2 855 733	
Dotations aux amortissements	82 154 912		84 651 646	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		51 990 225		54 734 140
Produits financiers				
Charges financières	2 461 593		21 234	
VI-Résultat financier	2 461 593		21 234	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		49 528 631		54 712 905
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		49 528 631		54 712 905

(*) A détailler sur état annexe à joindre

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص:

هدف هذا البحث إلى دراسة دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ولبلوغ هذا الهدف فقد تناولنا في الإطار النظري التشخيص المالي للمؤسسة من خلال التطرق لأهم المفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية وكذا مفاهيم التشخيص المالي والأساليب والأدوات المستخدمة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، في حين تضمن الفصل التطبيقي دراسة ميدانية لدور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسة للأشغال العمومية (الطرق والبناء، الري) بمدينة بوسعادة.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن التشخيص المالي دور كبير على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و أن أساليب وأدوات التشخيص المالي تساعد على تحليل وتقييم الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الأهداف المرسومة، وهذا ما تم التركيز عليه في الجزء التطبيقي من هذا البحث في المؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التشخيص المالي، أدوات التشخيص المالي، دور التشخيص المالي.

Abstract:

The aim of this study is to study the role of financial diagnosis in the financial position of the economic institution. To achieve this objective, we discussed in the theoretical framework the financial diagnosis of the institution by addressing the most important concepts about the economic institution as well as the concepts of financial diagnosis, methods and tools used in analyzing the financial situation of the economic institution, The applied chapter included a field study of the role of financial diagnosis on the financial position of the Public Works Institution (Roads, Construction and Irrigation) in Bousaada city.

In this study, it was concluded that the financial diagnosis plays a major role in the financial position of the economic institution and that the methods and tools of financial diagnosis help to analyze and evaluate the financial situation of the economic institution in order to make the appropriate decisions and achieve the goals set, and this is what is highlighted in the practical part of this Research in the institution under study.

Keywords: financial diagnosis, financial diagnostic tools, role of financial diagnosis